وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية. العلوم التجارية. وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)

من إعداد:

- حليمة زمولي
- محمد ياسين علوان

إشراف الأستاذ:

د. وليد عابي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. كمال شريط	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. وليد عابي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
د. شهلة قدري	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021- 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر المولى عز وجل الذي وفقنا وسهل لنا كل أمر صعب علينا . والحمد لله الذي مدنا بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل واتمامه .

انطلاقا العرفان بالجميل فإنه يسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذنا ومشرفنا " عابي وليد " الذي تكرم بالإشراف علينا .

وقدم لنا النصح والارشاد طيلة مدة الدراسة .

فجزاه الله كل خير.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشه وتقييمه وتقويمه، في سبيل تحصيل أكثر فائدة لنا .

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث .

وأخيرا نسأل الله العلي القدير أن يتقبل عملنا ويجعله في ميزان حسنا تنا .

وما توفيقنا إلا بالله .

الإهداء

إلى من علمني كيف أتعب لأنال العلا إلى من كانت إرشاداته نور دربي، إلى جاهد لأجلي وغرس في نفسي محبة الصبر إلى الروح الطاهرة التي لن أنسى فضلها إلى " أبي الغالي " رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

إلى أحلى ثلاثة حروف ينطقها لساني، إلى نبع الحنان والطيبة ،إلى من علمتني الكثير، إلى من جعل الجنة تحت أقدامها "أمي" .

إلى إخوتي و أخواتي اللذين ساندوني طوال فترة حياتي .

إلى كل من ساعدني في العمل من قريب أو بعيد

حليمة

الاهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أهدي هذا العمل إلى:

الى من تعلمت منه معنى التسامح و التضحية والصبر

" أبي الكريم"

من اثارت دربي وأعانتني بالصلوات و الدعوات الى اغلى انسان في هذا الوجود

"أمي الحبيبة"

الى من ربتني وكانت خير سند لي في هذه الدنيا وكانت ام و جدة حنونة

"ماما الزهرة"

الى من كان اخا وصديقا وحبيبا وخير جليس "شرف الدين"

الى كل الاصحاب و الزملاء والأحباب ,الى كل الاهل و الاقارب من بعيد او قريب.

محمد ياسين

الفهرس

الفـــهـــــــرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
فهرس	I-II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول ..... الأدبيـــات النظريـــة والتطبيقية	
تمهيد	05
المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية.	06
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.	06
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.	09
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وأهدافها.	11
المبحث الثاني: عموميات حول الاستقرار الاقتصادي	15
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.	15
المطلب الثاني: محددات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي	17
المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	23
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.	23
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	25
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني..... *دراسة تحليلية لدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر 2000- 2020*	
تمهيد	33
المبحث الأول: مسار/واقع السياسة المالية في الجزائر.	34

المطلب الأول: تحليل تطورات الإيرادات العامة للدولة الجزائرية.	34
المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للدولة الجزائرية.	37
المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر.	43
المبحث الثاني: تحليل دور السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي الجزائري.	48
المطلب الأول: وسائل السياسة المالية للتقليل من معدلات التضخم.	50
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الحد من البطالة.	51
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في زيادة النمو.	52
المطلب الرابع: ميزان المدفوعات.	54
المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.	55
المطلب الأول: مواجهة السياسة المالية للعجز في ميزان المدفوعات.	55
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسية المالية في الجزائر.	57
خاتمة الفصل.	61
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	67
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	18
الجدول رقم 02	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	27
الجدول رقم 03	مقارنة بين الدراسة الاجنبية والدراسة الحالية	30
الجدول رقم 04	تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 2000-2020.	35
الجدول رقم 05	تطور إجمالي النفقات العامة 2000-2020.	41
الجدول رقم 06	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر	46
الجدول رقم 07	وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2020.	49
الجدول رقم 08	تطور رصيد ميزان المدفوعات، أسعار الصرف وأسعار البترول لفترة 2000-2020	55

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	تطور إجمالي الإرادات العامة خلال الفترة 2000-2020.	36
الشكل رقم 02	تطور إجمالي النفقات العامة 2000-2020.	42
الشكل رقم 03	تطور الموازنة العامة في الجزائر	47
الشكل رقم 04	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2020	50
الشكل رقم 05	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2020.	51
الشكل رقم 06	تطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2020	53
الشكل رقم 07	تطور معدل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2020	54

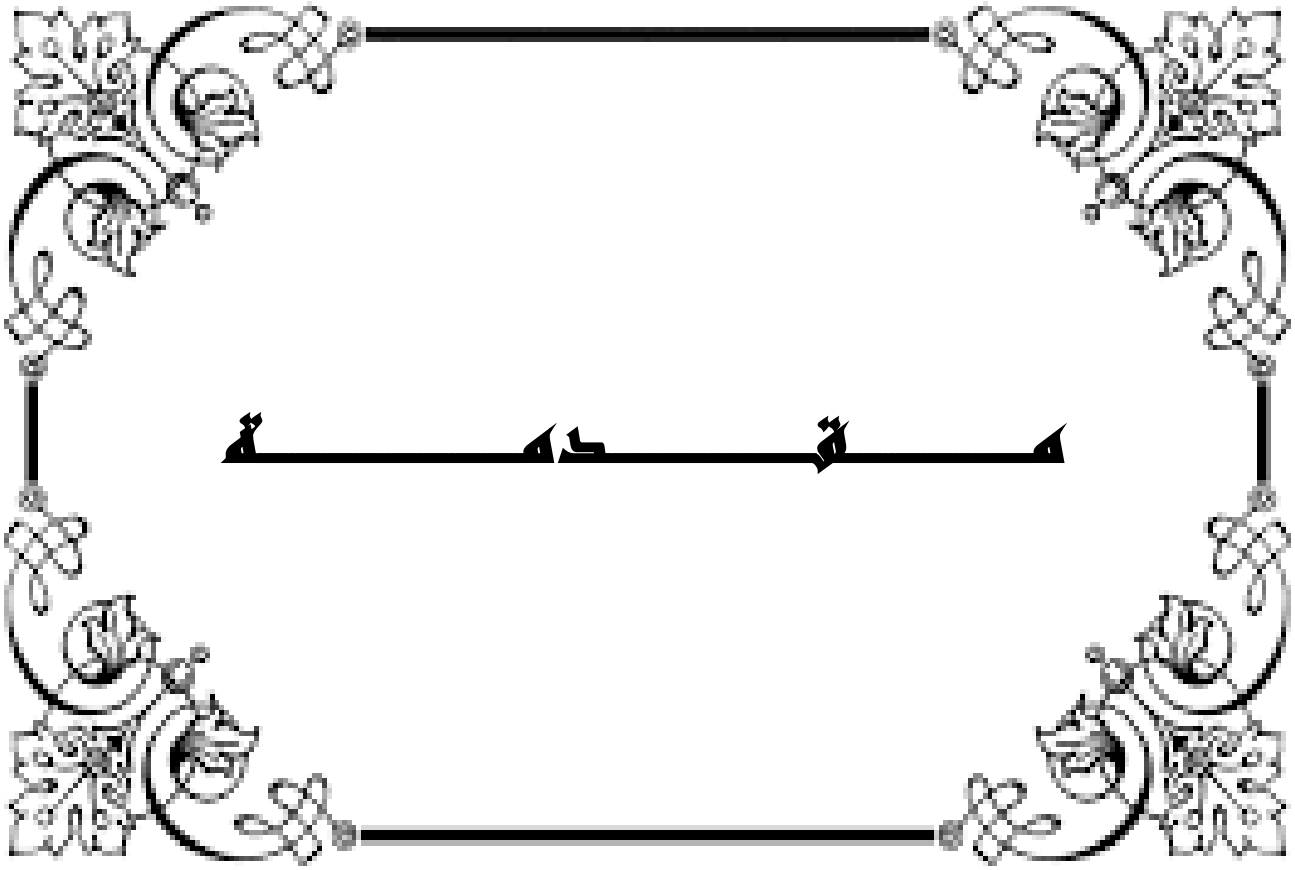
مقدمة

01- تمهيد.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مختلف الدول إلى بلوغها أو تحقيقها سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية، ويعتمد في الوصول إلى هذا النوع من الاستقرار على مجموعة من الآليات والسياسات، ومن أهمها ما يعرف بالسياسة المالية، وذلك عبر أدواتها المختلفة، حيث تقود هذه الدول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، على أن تتسم تلك السياسة بالمرونة وتنتهج اللامركزية لتتمكن من التأثير على النشاط الاقتصادي، وتعتبر السياسة المالية وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق آثار على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستخدمة في ذلك إيراداتها ونفقاتها تحقيقا لأهداف المجتمع، فالسياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها، لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ومن اهدافها الرئيسة تحقيق التوازن سواء كان مالياً او اقتصادياً او اجتماعياً، في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

لذلك سارعت معظم الدول الى ايجاد سياسات اقتصادية مناسبة لتجنب الاختلالات التي تهدد استقرارها الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول مرت بوضعية اقتصادية صعبة منذ بداية سنة 1986، تتعلق باختلالات على المستوى الداخلي، حيث واجهت أزمات اقتصادية لعدة اسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الانتاجي، وارتباط اقتصادها بتقلبات عائدات قطاع المحروقات، وكذا الاختلال الخارجي والممثل في تعمق عجز ميزان المدفوعات وذلك نتيجة الازمة، بالإضافة الى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما أدى إلى انتهاج سياسة تصحيحية على مستوى الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعد السياسة المالية أحد لآليات التي اعتمدت عليها الجزائر لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن، وأيضا من أهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو عجز الموازنة العامة بسبب نمو نفقاتها العامة بوتيرة أكبر من إيراداتها العامة، وهذا ما يفسر عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات الحكومية الجزائرية من خلال تفعيل أدوات السياسة المالية، إلا أنها كانت عاجزة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020)، وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب، ومن أهمها أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر تخضع لعدة عوامل ومحددات داخلية وخارجية يصعب التحكم فيها ضبط استقرارها خصوصا مع طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد انفاقي استهلاكي غير إنتاجي.

02- اشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة من 2000 – 2020؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ماهي أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- فيما تتمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟
- ماهي التحديات التي تواجه السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

03- فرضيات الدراسة.

- تعد الإيرادات العامة والنفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المحققة للاستقرار الاقتصادي.
- من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي استقرار المستوى العام للأسعار، التشغيل الكامل، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات.
- هناك تحديات داخلية فقط تواجه السياسة المالية الجزائرية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

04- أهمية الدراسة.

تكتسي الدراسة أهمية من خلال الموضوع المعالج والذي يتعلق بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)، حيث جاءت الدراسة لتبين مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، كما تعطي هذه الدراسة أهمية إضافية لارتباطها بالماضي والمستقبل الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة بصفة عامة.

05- أهداف الدراسة.

يمكن بلورة أهداف الدراسة في نقاط التالية:

- توضيح كل الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية في الجزائر (مفهومها، تطورها، أدواتها، أهدافها)؛
- التعرف على محددات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر؛
- إبراز مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر؛
- إدراك التحديات التي تواجه السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

06- دوافع اختبار الدراسة:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الطابع المالي والاقتصادي؛
- الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في الوقت الراهن؛ خاصة مع انتشار فيروس كورونا العالمي، حيث أصبح الاستقرار الاقتصادي الهدف الأسمى لمعظم دول العالم.
- طبيعة الموضوع ضمن التخصص.

07- منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، وبهدف تحقيق أهدافه والاحاطة بجوانبه المختلفة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، ولكونه ملائم لعرض حيثيات الموضوع، مع الاستعانة بمجموعة من الاحصائيات والبيانات الصادرة عن هيئات وطنية مختلفة.

08- حدود الدراسة:

من اجل الإجابة عن اشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، قمنا بوضع حدود لها وتتمثل فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** يشمل هذا الدراسة حالة الجزائر أي دراسة على مستوى الكلي.
- **الحدود الزمانية:** يمتد الدراسة على طول الفترة الممتدة من 2000-2020.

09- هيكل الدراسة:

بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة الإحاطة بكل جوانب الدراسة والاجابة عن الاشكالية الرئيسة ومخلف الأسئلة الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى جانب النظري تحت عنوان الأدبيات النظرية الذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، جاء المبحث الاول تحت عنوان أساسيات السياسة المالية، أما المبحث الثاني فتناول عموميات حول الاستقرار الاقتصادي، والمبحث الثالث تناول الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فيحتوى على الجانب التطبيقي فجاء بعنوان دراسة تحليلية لسياسة المالية في الجزائر، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، فجاء المبحث الأول تحت عنوان مسار/واقع السياسة المالية في الجزائر **أما** المبحث الثاني تحليل دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري والمبحث الثالث تحديات السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

10- صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع بالنسبة لمتغير الاستقرار الاقتصادي؛
- التضارب في الاحصائيات لاختلاف مصادرها.

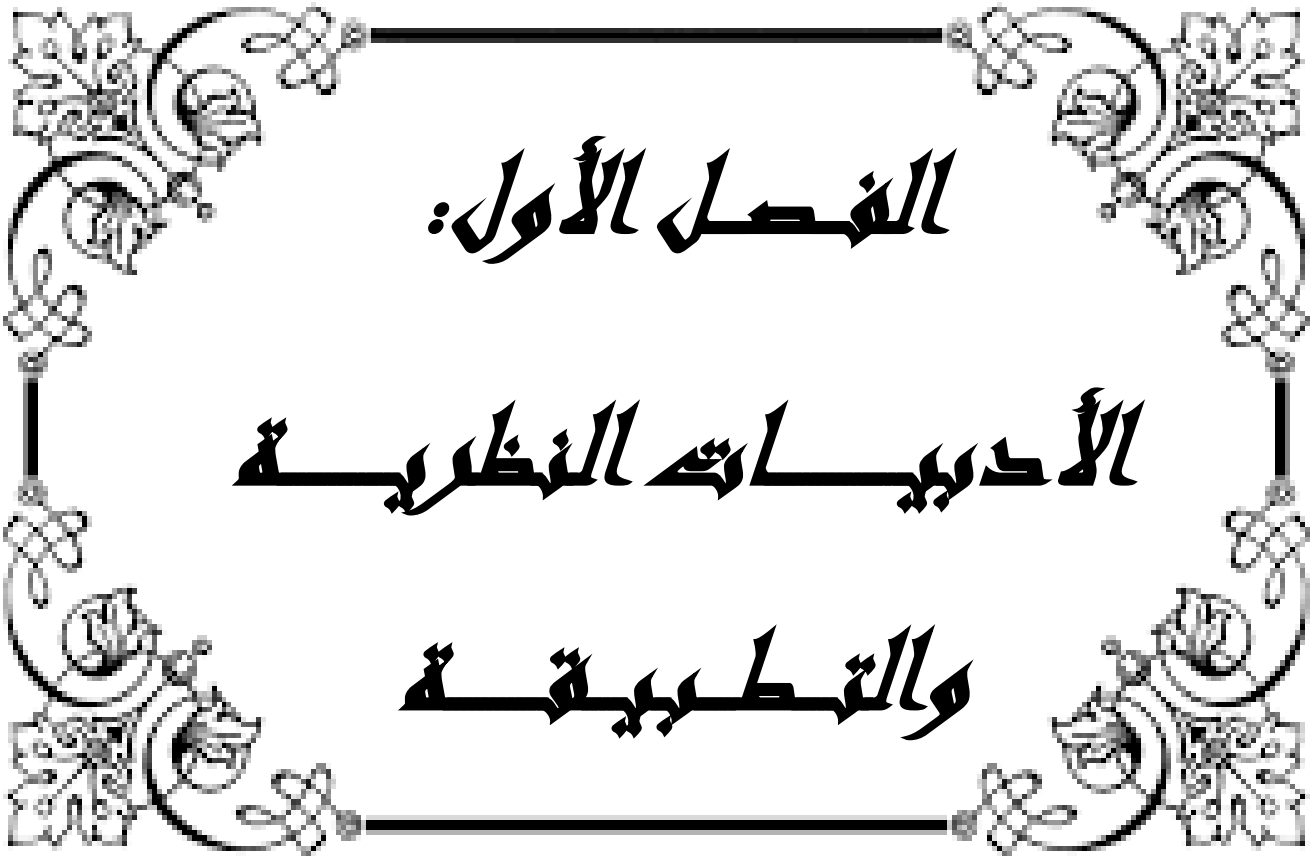
الفصل الأول:
الأدبيات النظرية
والتطبيقة

تمهيد:

يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية الكلية في مختلف دول العالم، فالاستقرار الاقتصادي يعكس استقرار مختلف مؤشرات الاقتصادية دون التعرض لأية ضغوط أو تقلبات حادة.

وفي هذا الاطار تستخدم السياسة المالية كأحد الآليات عبر أدواتها المختلفة في تحقيق هذا النوع من الاستقرار، وهي لها أهمية كبيرة في تحقيق ذلك خصوصا في الدول التي تتمتع باستقلالية السياسة المالية عن مختلف السياسات الأخرى، وبناء على ما سبق وللإلمام بالأدبيات النظرية، تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية؛**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الاستقرار الاقتصادي؛**
- **المبحث الثالث: الدارسات السابقة**

المبحث الأول: أساسيات السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية هيكل من هياكل السياسة الاقتصادية فهي تقوم على تدخل الدولة في نشاط المالي وقد تطورت عبر مراحل، كما أن نجد لها أدوات تقوم من خلالها تحقيق أهدافها، لذلك في هذا المبحث سوف نتناول ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى بعض تعريفات السياسة المالية، ثم نحاول معرفة أهميتها بالنسبة للدول.

أولا: تعريف السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

التعريف الأول: "هي مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة". [1]

التعريف الثاني: " السياسية الملية هي تلك الجهود ولمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظف الكامل دون تضخم وذلك من خلال سياسة إنفاق والسياسة الضريبية و سياسة الإقراض العام". [2]

التعريف الثالث: " هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة". [3]

---

1 محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة، الأردن، 2000 ص 182.

2 علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص188.

3 عبد المنعم فوزي، **السياسة المالية والمالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت،1971، ص 21.

التعريف الرابع: هيالسياسة المالية بأنها حركة محصورة في الإنفاق الحكومي أو السياسة الضريبية المصممة لتوجيه الاقتصاد وليس ببساطة فكرة واحدة بل هي فكرتان هما:

– السياسة المالية الاختيارية: وتتكون من مجموعة الإجراءات التي تتخذ في وقت المشكلة لتغيير الاقتصاد في تلك اللحظة من حالة عدم التوازن إلى حالة الأفضل.

– السياسة المالية غير الاختيارية: وهي مجموعة من سياسات مبنية في النظام لكي تؤدي إلى استقرار الاقتصاد حينما يكون النمو سريعا جدا أو بطيئا جدا. [1]

ومن خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي، والتي تستعمل فيها نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها أي أنها وسيلة الدولة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسيي.

ثانيا: أهمية السياسة المالية.

في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهمية السياسة المالية بشكل واضح في كافة الدول نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث أن السياسة المالية ازدادت أهميتها فبعد الدور المحايد للسياسة المالية عند الكلاسيكيين والتي ترتبط بوجوب أن يقتصر دور الدولة في مهمة تأمين الدفاع والأمن وتوفير العدالة وفرض النظام وهو الأمر الذي يتطلب معه انخفاض النفقات إلى أقل قدر ممكن مما يجعل الحاجة إلى الإيرادات للازمة لتغطية هذه النفقات بأقل قدر ممكن وأن يرافق ذلك ضرورة تحقق التوازن في الميزانية العامة بحيث لا يتحقق أي فائض أو عجز فيها، ومن ثم فإنه في إطار وجهة النظر هذه لا يكون للسياسة المالية أي دور اقتصادي أو اجتماعي.

ومع حدوث أزمة الكساد العالمي خلال ثلاثينيات القرن الماضي أدت الحاجة إلى ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل علاج ما تضمنته أزمة الكساد من ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية والفائض من السلع والبطالة الواسعة وهو الأمر الذي أدى بمطالبة كينز بمعالجة ذلك بإتباع سياسة مالية توسعية من أجل توفير الطلب الكلي الفعال واللازم لاستخدام الطاقة الإنتاجية غير المستغلة وتشغيل واستخدام الموارد وذلك من خلال

1 محمود صالح عطية الجبوري، زهير حامد سلمان الزيدي، " السياسة المالية العراقية وتأثيراتها في التنمية الاقتصادية المالية "، **مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة ديالى العراق، العدد 61، 2014، ص598.

سياسة مالية تتضمن التوسع في الإنفاق العام وهو الأمر الذي اقتضى أن تؤدي السياسة المالية دورا إيجابيا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي. [1]

فالسياسة المالية تساهم في معالجة الدورات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول وخاصة الرأسمالية منها حيث تقوم الدولة في أوقات الركود والكساد بزيادة نفقاتها على إراداتها بشتى الوسائل لغرض زيادة الطلب الكلي الفعال إذا يعاني الاقتصاد عندها من قصور في الطلب الكلي وفائض في العرض أو بطالة في عناصر الإنتاج وعندما يزداد الطلب الكلي فإن العرض سيستجيب لهذا الطلب على شكل استخدام للطاقة الإنتاجية العاطلة وبذلك تسود حالة الاستخدام التام ويتم القضاء على البطالة والكساد، أما في حالة التضخم فإن الدولة تقوم بزيادة إي إراداتها على نفقاتها بهدف تقليل الطلب الكلي والحد من ارتفاع الأسعار ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب والتقليل من الإنفاق العام. [2]

كما أن للسياسة المالية أدوارا مهما في تنمية الاقتصاد في الدول النامية ويتم ذلك من خلال عدة إجراءات منها فرض الضرائب الجمركية العالية على السلع المنافسة للسلع المنتجة محليا على أن يتم ذلك كإجراء مؤقت لحين تمكن الصناعة الوطنية من الاعتماد على نفسها والإنتاج ضمن التكاليف والجودة التي تمكنها من المنافسة مع السلع الأجنبية في السوق المحلي وفي الخارج وكذلك تتمكن الدولة من تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال إتباع سياسة ضريبية تمييزية كالإعفاء الضريبي أو من خلال تقديم الدعم المادي وتقديم القروض الميسرة وكذلك تستطيع الدولة المساهمة في إعادة توزيع السكان جغرافيا من خلال ما تقدمة من امتيازات ضريبية لمن يسكن في الريف مثلا أو يسكن في المناطق الجديدة. [3]

كما أن وجود فوارق كبيرة بين طبقات المجتمع أي عدم وجود توازن بين الشرائح الداخلية في المجتمع يجعل وجود شرائح داخلية كبيرة تحت حد الكفاف وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة من أفراد المجتمع لذا تتدخل السياسة المالية عن طريق السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة للحصول على فائض من الطبقة الغنية وتحويلها إلى الطبقة المحدودة الدخل في صورة دعم سلع ضرورية وإنشاء خدمات لا يستفيد منها إلا محدودي الدخل ولا يتحمل تكاليفها إلا مرتفعي الدخل مثل الخدمات الصحية المتمثلة في المراكز والمستشفيات الحكومية وخدمات اجتماعية كدور المسنين

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2008، ص 335.

[2] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، عمان، 2011، ص 233.

[3] **المرجع نفسه**، ص 233، 234.

ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية المتمثلة في المدارس ودور الحضانة الحكومية علاوة على الإسكان الشعبي الذي يتم توزيعه على محدودي الدخل والفقراء الذين ليس لهم أي مأوى معيشي.[1]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.

لقد عرفت السياسة المالية تطورا مرادفا للتطور الحاصل على دور الدولة حيث مر بالعديد من المراحل وهي كالتالي:

أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (عند التقليدين).

نبه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر (ومن قبلهم الطبيعيون) عدد من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم به في حياة المجتمع ومن الأفكار التي غلبت عند التقليدين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التساوي عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكلي دائما وعند مستوى التشغيل الكلي تكون كل موارد المجتمع في حدها الأعلى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وبتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية، ونتج عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية عدة نتائج، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها في المذهب الحر، ولعل من أهمها: [2]

– حيث عمل الدولة هو القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، والعدالة، والدفاع والحملات العسكرية.

– إن المبدأ الغالب على مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي.

– أن غرض السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يدرك من خلال يد خفية، تساوي بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

ويمكن القول أن أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في النقاط الثلاثة: [3]

– تحديد أوجه الإنفاق العام. – ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.

– الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

---

[1] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 1 2012، ص 302.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية –تحليل جزئي وكلي–**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 236.

[3] اريا لله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص،ص 9، 10.

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي.

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة مروره بعدة أزمات، مما يؤدي إلى وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولقد كان كنيز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض الوصول إلى حالة التشغيل الكلي والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي بالتالي التحول بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متداخلة نظرا لبروز عدة عوامل، ومن أهم هذه العوامل ما يلي: [1]

1/ الأزمات الاقتصادية: ونقصد به الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات 1929_1933 ونجمت عنه أثار شديدة هزت كثير الدول، التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، وتوضح أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فقط نقص سعر الخصم من 6% إلى 1.5% ودخل النظام المصرفي مشتريا في عمليات السوق المفتوحة، بل توقف العمل بنسب الاحتياطي القانوني، ومع ذلك زاد الموقف سوءا حتى حتم على انجلترا في سبتمبر 1931 إلى إيقاف العمل بنظام الذهب. ويقوم التمسك بالسياسة المالية وفقا للمنظور الكلاسيكي إلي حصول أزمات اقتصادية أكثر وزيادة حدتها وامتداد آجالها. [2]

2/ التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن التطور الذي عرفه المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخلات الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة، إما سببه الحروب الكبيرة أو انتشار الروح الديمقراطية، وكثرة الميادين الاشتراكية وطلب الأفراد من حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك لرفع مستوى المعيشة.[3]

3/ الثورة الكينزية: هي عبارة عن أفكار الانجليزي الشهير جون مايناردكينز، وذلك في كتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدر عام 1936، الذي قام فيه بانتقاد قانون ساي للأسواق الذي يتحدث على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له، كما برهن خرافة اليد الخفية والتي مفادها أن الاقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع، كما أوضح بأن البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة، وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في الزوال بسبب أزمة

---

[1] هاشم مصطفى الجمل، دور **السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام العاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 56.

[2] **المرجع نفس**، ص 56، 57.

[3] هاشم مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص 57.

1929 وتبين عدم تحقيق التوازن الاقتصادي آليا، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي ولتتخلى السياسة المالية عن قواعدها التقليدية وتصبح حسب المفهوم الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، ليطلق عليها كينز اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن الساسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسئولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل.

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي الجديد.

ظهرت فرضية جديدة حديثا بشأن فاعلية السياسة المالية نجم عنها استنتاجات جديدة في إطار السياسات الاقتصادية الحكومية، والتي اتخذها معارضي المدرسة الكينزية التابعون إلي مدرسة الكلاسيكيين الجدد، إبان عقد السبعينات من القرن الماضي، بحيث يطلق على هذه المجموعة أصحاب فرضية التوقعات العقلانية، أن " gan Tinbergen" أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة ضمن نموذجه للسياسة الاقتصادية لعام 1932، وان "muth" هو الذي جعل الفرضية بشكلها المعروف، حيث رأي أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد، أدى إحداث تطورات في تحليل الاقتصاد الكلي. [1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وأهدافها.

للسياسة المالية العديد من الأدوات والأهداف لذلك في هذا المطلب سوف يتم التفصيل فيها انطلاقا من التقسيم التالي: أولا أدوات السياسة المالية، ثانيا: أهداف السياسة المالية.

أولا: أدوات السياسة المالية.

لإحداث اثأر مرغوب وتجنب أخرى غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك قصد تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع (عمالة كاملة، معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاقتصادية) توجد أدوات للسياسة المالية تتمثل في: [2]

1/ الضرائب.

تعد الضريبة من أهم الإيرادات التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة، بحيث تهدف إلى رفد الخزينة العامة بأكبر نسبة من الإيرادات، كما أنها تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فهي تفرض على الأنشطة الاقتصادية كافة

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ، ص 444، 445.

[2] مصطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري،" فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر"، **مجلة إضافات اقتصادية**، المجلد 02، العدد 02، (افريل 2018) ص 220.

(ما عدا المشروعات التي تعفى من الضريبة بشكل جزئي أو كامل) التي تعمل في الاقتصاد الوطني، كما أن الضريبة تهدف أيضا إلى تخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، كأن تقوم الدولة مثلا بفرض ضرائب تصاعدية تتناسب مع مستوى الدخول والثروات، التي يملكها الأفراد وإنفاق الأموال المحصلة في مشاريع تخدم الفقراء.

2/ الإنفاق العام.

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات موازنة الدولة، وتعتبر النفقات الاستثمارية جانبا هاما في موازنة الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا كبيرا من من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

3/ الرسوم.

الرسم يعد أيضا مصدرا إيراديا هاما تعتمد عليه الدولة، وهو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع.

4/ القروض العامة.

القرض العام يعرف على أنه: استدانة أحد أشخاص القانون العام(الدولة، الولاية، البلدية) أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها، وتلجأ الدولة إلى القروض العامة عندما لا تستطيع الإيرادات العادية (أي الضرائب) تغطية النفقات العامة، ولذلك يعتبرها بعض خبراء المالية كبديل عن الضرائب.

5/ الإعانات.

هي مساعدة أو دعم يُقدمان نقدا أو عينا أو على نحو آخر، ولا يتوقع المانح بمقابل ذلك أي عائد أو تعويض، وتكون الدولة على الأغلب هي الطرف المانح في حين يكون الطرف الآخر، إما فئات اجتماعية معينة تستفيد من الإعانات لتحسين وضعها المعاشي، وإما فروعا اقتصادية معينة، أو مناطق وأقاليم، أو بعض البرامج والمشروعات التي تقدم لها الإعانات لتطوير وضعها وتمكينها من مواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية.

6/ عجز الموازنة.

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. [1]

وهنالك من يقسم أدوات السياسة المالية إلى التالي:

1/ **سياسة النفقات العامة:** يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على انه: "مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشبع حاجات عامة معينة للمجتمع.

2/ **سياسة الإيرادات العامة:** وهي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

3/ **السياسة الميزانية (الموازنة العامة):** يقصد بها البيان التفصيلي للإيرادات العامة للدولة ونفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة. [2]

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة وعلى العموم يمكن سرد أهداف السياسة المالية في ما يلي: [3]

1/ دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي ويمكن ردها إلى زيادة أو عجز في انفرادها بتحديد الأسعار والأجور في ظل انخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج، وتعتمد السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

---

1 هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري** (الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2010) ص 16.

[2] شوبار لياس،" أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 "، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 06، العدد 02، (2021)، ص، ص 517، 518.

[3] مصطفى عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص، ص 218، 219.

2/ دور السياسة المالية في تخصيص الموارد.

تعمل السياسة المالية على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية، وتعمل أيضا على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والوحدات وتظهر أهمية ذلك في حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز، وحالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية.

3/ دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني.

تعمل السياسة المالية بشقيها ألإيرادي والإنفاق على خفض التفاوت بين توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل من احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

4/ دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيق عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، من هنا تتدخل السياسة المالية عن طريق أدواتها لتحقيق هذه الأهداف.

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص أهداف السياسة المالية فيما يلي: [1]

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- التأثير على حركة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التأثير على معدلات التضخم أو الانكماش، كما يمكن استخدام الإصدارات النقدية أو التمويل بالعجز لزيادة التوسع في مجال الإنفاق الاستثماري وتطوير معدلات النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، أيضا يمكن للدولة أن تلجأ إلى الحد من نشاطات استثمارية من خلال اللجوء إلى معدلات فائدة عالية أو شرائح ضريبية مرتفعة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أنه إذا لم يكن هناك استخدام عقلاني ومنطقي عادل فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الظلم الاجتماعي بدلا من العدالة الاجتماعية.

---

1 فادي فرعان،" مفهوم وماهية السياسة المالية، محاضرة 1، في الاقتصاد المالي والنقدي "، على الرابط:
http://documents.tips/documents/-55720859497959fc0b8bca43.html تصفح: 2022/05/10.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستقرار الاقتصادي

تعتبر البيئة الاقتصادية المستقرة أمراً مهما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وبلوغ درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي، الذي يعكس تلك الحالة التي لا توجد فيها تقلبات حادة وشديدة، وذلك من خلال الوصول إلى توازن الموازنة العامة ومستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ومعدل نمو مرتفع وميزان مدفوعات متوازن، وقد أصبح تحقيق الاستقرار المالي من أولويات أهداف الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وزادت أهميته خاصة لارتباطه الوثيق بحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كما أن غياب الاستقرار الاقتصادي يخلف تشوهات كبيرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن أجل الإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي تم وضع المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي؛**
- **المطلب الثاني: محددات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛**
- **المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

لم يعرف مفهوم الاستقرار الاقتصادي بصورة كافية، إلا أنه يعد أحد أهم اهتمامات الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية خاصة، والعلوم الاجتماعية عامة.

أولا– تعريف الاستقرار الاقتصادي: يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه:

1. التعريف الأول: حزمة من السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي[1].

2. التعريف الثاني: هو غياب التقلبات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار...الخ)، حيث يهدف إلى الوصول إلى علاقة توازنية بين المصادر المتاحة والحاجات بشكل يضمن استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات[2].

[1]– نعمة بخيت حيدر، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة**، الطبعة الأولى، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014، ص 11.

[2]– مسمش نجاة، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980–2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، 2017–2018، ص168.

3. التعريف الثالث: هو وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية، التي من خلالها يتحقق الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية الكلية[1].

وعليه يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة الاجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية على المستوى الداخلي والخارجي، لجعل مؤشرات الاقتصاد الوطني في حالة مستقرة وتفادي التقلبات التي من شأنها التأثير سلباً على هذه المؤشرات.

ثانيا– الفرق بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي: هناك بعض التداخل بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي، إلا أن هناك فرق جوهري بينهما، حيث أن الاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي (الدورة الاقتصادية)، والوضعية التي تكون فيها المؤشرات الاقتصادية في الحالة المثلى، أي هو حالة أشمل من التّوازن الاقتصادي الذي يقضي بأن تكون حالة الاقتصاد الداخلي ممثلة بالعرض الكلي والطلب الكلي مع حالة الاقتصاد الخارجي ممثلة في توازن ميزان المدفوعات، وذلك بتحقيق التَّشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمانات نمو الناتج الوطني وتوازن الموازنة العامة للدولة وتلافي مخاطر التحيز إلى الدين.[2]

ثالثا– أهمية الاستقرار الاقتصادي: تتضح أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية، كما قد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وكبت الاستثمار، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والذي يؤثر على مستويات المعيشة، كما يواجه صناع السياسات تحدي يتمثل في الحد من عدم الاستقرار في بلدنهم والبلدان الخارجية دون تقلص قدرة الاقتصاد على تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة واستمرار النمو، وقد أصبح الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الاهتمامات الوطنية والدولية على حد السواء[3].

---

[1]– مسمش نجاة، **مرجع سابق** ، ص169.

[2]– بوهريره عباس، بوعبدلي أحلام، **محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990–2016**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018، ص ص: 446-447.

[3]– دومة حسنية، **العلاقة بين الاشتمال المالي والتنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وقياسية للجزائر ودول مختارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت، 2019-2020، ص 56.

المطلب الثاني: محددات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يعكس الاستقرار الاقتصادي حالة الاستقرار الداخلي والخارجي والتي تمثل محددات الاستقرار الاقتصادي، واللذان يتحققان بتحقق التشغيل الكامل، النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات.

أولا– محددات الاستقرار الاقتصادي: يمكن توضيح هذه المحددات من خلال التالي:[1]

1. الاستقرار الاقتصادي الداخلي: ينشأ الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي مساوياً للناتج المحلي الممكن، حيث يتحدد هذا الاستقرار عن طريق المؤشرات الاقتصادية الداخلية والمتمثلة في: الموازنة العامة للدولة، التشغيل الكامل، النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وعموما يتحقق هذا الاستقرار عند التوازنات الآتية: توازن الاستهلاك والانتاج؛ توازن الإدخار والاستثمار؛ توازن الموازنة العامة؛ التوازن النقدي.

2. الاستقرار الاقتصادي الخارجي: ويتجلى في التوازن المحقق في ميزان المدفوعات، فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات يدل على أن الاقتصاد في حالة استدانة، مما يفرض اتخاذ إجراءات صارمة من أجل تحقيق توازن جديد لأن العجز في ميزان المدفوعات يعني اختلال جوهري في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأيضا حالة الفائض يدل على حالة عدم التوازن ولكنه مقبول عملياً، وعموماً فإن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعني وجود فجوة في الموارد المحلية والخارجية.

ثانيا– مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بتحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في: استقرار المستوى العام للأسعار؛ التشغيل الكامل، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات. ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم01: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	شرحها
استقرار المستوى العام للأسعار	إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تضخم، وهذا الأخير يؤثر سلبا على الطلب الكلي وخاصة على المستوى المعيشي للأفراد ذوي الدخل المحدود، وأيضا في حالة استمرار إنخفاض المستوى العام للأسعار فإن ذلك يودي إلى ظهور حالة انكماش حاد مثل ما حدث في أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، ولذلك لا بد من السهر وتكثيف الجهود وتوجيه السياسات في سبيل ضمان استقرار المستوى العام للأسعار الذي يضمن

[1]– مسمش نجاة، **مرجع سابق**، ص ص 170-172.

	تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في آنٍ واحد.
التشغيل الكامل	ويطلق عليه أيضا بالتوظيف الكامل والاستخدام الكامل، ويقصد به التوظيف والاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى أن لا تبقى بعض الموارد معطلة، والسعي لتوفير مناصب عمل لكل الافراد القادرين والراغبين في العمل، وإذا حدث ذلك فإنه بلا شك سوف يترفع الدخل ويتحسن المستوى المعيشي وهذا من شأنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
الموازنة العامة	الموازنة العامة تعكس المالية العامة للدولة من حيث جانبي الإيرادات والنفقات العامة، وبالتالي فهي ذات أهمية بالغة في الاقتصاد، حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة والتي لها تأثير إيجابي في جميع المجالات الاقتصادية، حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية تسمع بالقضاء على مشكلة البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني تحقق الاستقرار الاقتصادي.
النمو الاقتصادي	يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية بما كان أن نفرق بيت نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي. النمو الكثيف يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج. وعلى هذا الأساس فإن النمو الاقتصادي يعني: - تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفر د من الدخل؛ - أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية؛ أن تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى أننا نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو الظرفي.
توازن ميزان المدفوعات	يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، غالبا ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات

	رأس المال، حسابات التسويات الرسمية، ويعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع:

– بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر ما بين 2000–2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي اليابس–سيدي بلعباس، 2019–2020، ص 24.

– عجلان صباح، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2018–2019، ص ص: 84–102.

– مهدى رضوان، غادري نوال، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2016–2017، ص ص 28–29.

المطلب الثالث: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن بلوغ الاستقرار الاقتصادي ليس ناتج اجراء أو سياسة معينة، وإنما هو ناتج عن تفعيل مجموعة من السياسات، ومن هذه السياسات: السياسة النقدية والسياسة المالية.

أولا– مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تختصر مهمة السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي، بما يتماشى ووضعية الاقتصاد الوطني، ويحقق استقرار الإنتاج والمستوى العام للأسعار، فالسياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموما خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي، (يرد الاستثناء في البلدان ذات أنظمة الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماما بهدف استقرار سعر الصرف، حيث يساند البنك المركزي سعر الصرف من خلال تدخله بشراء أو بيع العملات الأجنبية[1])، وتساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار

[1]– آيت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2013–2014، ص: 138.

الاقتصادي من خلال أدواتها المباشرة (منها سياسة تأطير القروض، تسقيف معدلات الفائدة...الخ) غير المباشرة، ويمكن توضيح هذه الأدوات غير المباشرة من خلال الآتي:[1]

1. نسبة الاحتياطي الإجباري: وهي النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية، فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يبادر برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يستبعد في الحال بعض من الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وتحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الائتمان وخلق الودائع، وقد يؤدي إلى تخفيض القروض الموجودة ويظهر ذلك جليا عندما تظهر في اقتصاد أي دولة تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤثر على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، تتوقف فعالية هذه الأداة عند عدم وجود تسرب نقدي، مع عدم إمكانية حصول البنوك التجارية على موارد مالية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الانتاجية لتلك التغيرات النقدية.

2. عمليات السوق المفتوحة: وتعني قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابلها شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي تساهم في زيادة المعروض النقدي، أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل ذلك شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي.

3. معدل إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية، فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود والعكس صحيح.

[1]- طوروس وديع، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت-لبنان، 2011، ص ص: 198-200.

ثانيا– مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تلعب السياسة المالية دوراً مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، خاصة وقت الكساد أو الرواج، نظراً لتأثيرها الكبير على مستوى التشغيل، الأسعار، ومستوى الدخل الوطني، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية التي سبق وتم التطرق لها، ويمكن توضيح أثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال التالي:[1]

1. أثر السياسة المالية على التضخم: يتضح هذا الأثر من خلال أثر كل من الضرائب والنفقات العامة على التضخم:

1.1. دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم: تتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تعكس استراتيجية الحكومة، فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات العامة التي يمكن أن تلعب دوراً مميزاً في إعادة توزيع الدخل القومي، كما أن الضرائب الجمركية يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على حجم وهيكل الواردات، وبالتالي التضخم المستورد، بالإضافة إلى اعتبارها آلية هامة لحماية المنتجات والصناعات المحلية الناشئة.

1.2. دور السياسة الإنفاقية في ضبط التضخم: فحجم الانفاق الحكومي وكيفية توزيعه على مستوى النشاطات الاقتصادية وما يرتبط بها من نشاطات إنتاجية أخرى، أي تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بتقليل النفقات العامة بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي او تأجيل بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية هذا من شأنه تخفيض معدل التضخم.

2. أثر السياسة المالية على مستوى البطالة: يمكن لأي دولة أن تتفادى ظاهرة البطالة من خلال سياستها المالية، إذ أن وجود بطالة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على التوسع في الإنتاج بسبب إنخفاض البطالة وبالتالي اللجوء إلى تسريح العمال، وهذا ما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة مالية توسعية تسمح بتحقيق الانعاش الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بخلق فرص عمل جديدة.

[1]– وعيل ملود، محفوظ فاطمة، **أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016، ص ص: 260-264.

3. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي: يتضح دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الإقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام، وفي حالة تغير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه.

4. أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات: إن أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات يكون من خلال تأثير سياسة الضرائب والانفاق العام من أجل كبح الواردات، حيث يولد تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب إنخفاض في الدخل الوطني والذي ينجر عنه ما يلي:

- تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي للاستيراد؛
- هبوط الطلب على العملة، الذي يولد هبوطاً في معدلات الفائدة ينجر عنه هروب رؤوس الأموال نحو الخارج.

5. أثر السياسة المالية على الموازنة العامة: يتضح هذا الأثر من خلال طبيعة رصيد الموازنة العامة، حيث أن وجود عجز في الموازنة العامة يتطلب سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة وترشيدها. من أجل ضمان توفير الموارد الضرورية لسد هذا العجز وتمويل مختلف النفقات.

مما سبق يتضح أن الاستقرار الاقتصادي له أهمية بالغة في كونه يعكس استقرار مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية (الأسعار، العمالة، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات)، ويتم تحقيق وبلوغ هذا الاستقرار من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات والسياسات والتي من أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث أن بلوغ هذا الاستقرار من خلال الاعتماد على هاتين السياستين وبالتحديد السياسة المالية يختلف من دولة لأخرى، وحسب طبيعة اقتصاد هذه الدولة، ومن أجل التعرف على مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر كأنموذجا، خصص الفصل الثاني لتوضيح ذلك.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

إن السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي تعد أحد أكثر المتغيرات المدروسة على مستوى البحوث العلمية الأكاديمية، حيث توجد العديد من الدراسات التي تطرقت لهاذين المتغيرات مع بعضهما أو مع متغيرات أخرى، ومن أجل الإطاحة بهاذين المتغيرين تم وضع المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية؛**
- **المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية،**
- **المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.**

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من أهم الدراسات باللغة العربية التي تضمنت متغيرات الدراسة ما يلي:

أولا– الأطروحات والمذكرات الجامعية: يمكن عرضها في الموالي:

- دراسة (خلوط فوزية)، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الراهنة –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2003-2004.

1– إشكالية الدراسة: ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

2– أهداف الدراسة: تمثلت فيه:

– معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية؛

– إبراز الاختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية؛

– معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر وأهم الاصلاحات المالية الذاتية والمدعومة من الهيئات المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الاصلاحات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

3– نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

– للسياسة المالية دور في النشاط الاقتصادي يبرز من خلال الأهداف التي تصبوا إليها من هذه السياسة؛

– هيمنة الخزينة العمومية في تعبئة الإدخار وتمويل الاستثمارات العمومية والغياب الفعلي والمحكم للجهاز المصرفي في دائرة تمويل الاقتصاد خاصة فيما تعلق بالرقابة على المعروض النقدي؛

– بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية سواء النقدية منها أو المالية، خاصة فيما تعلق بالتوازنات الكلية، إلا أنها حققت نتائج سلبية، حيث أنها أهملت البعد الاجتماعي، من خلال عدم مراعاة هذه الاصلاحات للأفراد ذوي المداخيل المحدودة، مع التركيز علة تعظيم الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية وإهمال دور الحوافز الضريبية في رفع إنتاجية نشاط القطاع الخاص وعدم تطوير وتدعيم الإدارة الضريبية.

- دراسة (شطباني سعيدة)، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة 1993–2010–**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2012-2011.

1– إشكالية الدراسة: ما مدى أثر محددات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي؟

2– أهداف الدراسة: هدفت إلى التعرف على المحددات أو العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري من جهة، ومدى ارتباط الاقتصاد الوطني في بعديه: الداخلي والخارجي بسعر الصرف من جهة أخرى، كما ترفق هذه الدراسة بدراسة قياسية اقتصادية لمحاولة نمذجة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، مع قياس نسبة مساهمة كل عامل في تحديد سعر الصرف.

3– نتائج الدراسة: أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن: سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث تبين من النموذج القياسي الاقتصادي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ 0.695%، بينما زيادة الكتلة النقدية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.289% وزيادة الانفتاح التجاري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.256% وزيادة معدل التبادل التجاري بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.301% في الأخير توصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات وتطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة من شأنه السيطرة على توسع الكتلة النقدية وتقليص السوق الموازي.

ثانيا– المجلات: من أهم المجلات التي تطرقت لمتغيرات الدراسة ما يلي:

- دراسة (ششوي حسني، حيدوشي عاشور)، **تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2017)**، مجلة الآفاق الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، جوان 2020.

1– إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير السياسة المالية المتبعة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1970-2017؟

2- **هدف الدراسة:** هدفت إلى توضيح أثر السياسة المالية (ممثلة بالإنفاق الحكومي) على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1980-2017) وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لأثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

3- **نتائج الدراسة:** خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دور مهم في تحقيق الاستقرار الكلي، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إجراء تحول هيكلي نحو تنويع أكب للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد، لجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية.

- **دراسة** (شوبار لياس)، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

1- **إشكالية الدراسة:** ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

2- **هدف الدراسة:** جاءت هذه الدراسة لتبين أثر السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- **نتائج الدراسة:** وقد خلصت إلى أن أدوات السياسة المالية لها تأثير إيجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولكن هذا التأثير ضعيف، وهو ما يفرض على الدولة الجزائرية في إعادة النظر في كيفية تطبيق أدوات سياستها المالية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من أهم الدراسات باللغة الأجنبية التي تضمنت متغيرات الدراسة ما يلي:

Pegdéwendé Nestor SAWADOGO, **Fiscal Policy and Financing for Development in Developing Countries**, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Université Clermont Auvergne, France, 2020.

1- **الهدف من الدراسة:** تثير هذه الأطروحة التساؤل حول كيفية استخدام السياسة المالية لأغراض تمويل التنمية، من خلال الكشف عن القنوات التي يمكن للبلدان النامية من خلالها تعبئة الموارد بفعالية (داخلية وخارجية) لتمويل التنمية، باستخدام أدوات إحصائية واقتصادية قياسية مناسبة.

2- **نتائج الدراسة:** قد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للبلدان النامية أن تتمتع بوصول أفضل للأسواق المالية الدولية عن طريق زيادة نفقاتها الإستثمارية وخفض نفقاتها الجارية؛ وإن اعتماد قواعد مالية يقلل من أسعار الفائدة على حيازة السندات الحكومية؛ أما فيما يخص باقي النتائج فهي تتفق في مجملها على أن

اعتماد قواعد السياسة المالية وتنفيذها بشكل صحيح هو وسيلة جوهرية لصانعي القرارات في تحسين تمويل التنمية محليا وحتى خارجياً، وهو ما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

Moulaye Bamba, **Quater essais sur la politique budgétaire et la gestion des dépenses publiques**, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Université Clermont Auvergne, France, 2020.

1- **الهدف من الدراسة:** تبحث هذه الأطروحة في الأسئلة الهامة المتعلقة بالتفاعل بين السياسة المالية ومصادر التمويل وإدارة الإنفاق العام، مع تحديد الآثار الإقتصادية الكلية لعمليات الضبط المالي على البلدان المتقدمة والنامية، وتقدم النتائج دليلاً على انكماش الاستثمار العام أكثر من الاستهلاك الحكومي، ويكون هذا التأثير أقوى خلال ضائقة الديون المرتفعة، والمرحلة المنخفضة من دورة الأعمال وازمات الديون وأسواق الأوراق المالية.

2- **نتائج الدراسة:** توصلت إلى أن تنفيذ الضبط المالي يؤدي إلى تحسن كبير في كفاءة الاستثمار العام أثناء الركود الاقتصادي، مع مزيج من السياسات وارتفاع مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية، وذلك بالتركيز على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، باعتبار هذه دول أقل كفاءة من نظيرتها في أفريقيا وآسيا. كما تم التوصل إلى أن الدين الخارجي (المحلي) يؤثر إيجابًا وبصورة ملحوظة (ليس كبيرًا بما يكفي) إذا أصبح الدين الخارجي (المحلي) اكثر تنافسية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية.

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات العربية والاجنبية، نحاول اظهار اوجه التشابه والاختلاف بينهما وبين الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي :

اولا: مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية.

يمكن اجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة العربية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم02: مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية.

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الراهنة (دراسة خالة بنك الجزائر)	محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي – دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1993 - 2010)	تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2017)	آثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	دور الساسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)
الاشكالية	ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة؟	ما مدى أثر محددات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي؟	ما مدى تأثير السياسة المالية المتبعة في الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2017 ؟	ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟	إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة من 2000-2020؟
المنهج	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي	قياسي تحليلي	وصفي تحليلي	وصفي تحليلي
الهدف	-معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية. -ابراز الاحتلالات الاقتصادية والمالية	- التعرف على المحددات او العوامل المؤثرة على سعر صرف الدينار من جهة، ومدى ارتباط الاقتصاد الوطني في بعديه	- توضيح آثر السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة	-جاءت هذه الدراسة لتبين آثر السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	-يمكن بلورة اهداف الدراسة في النقاط التالية: _توضيح كل الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية في الجزائر: مفهومها،

	السائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية –معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر.	الداخلي والخارجي .	القياسية .		تطورها، أدواتها، أهدافها . –التعرف على محددات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. _ابراز مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر. _معرفة التحديات التى تواجه السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .
النتائج	–هيمنة الخزينة العمومية في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات العمومية –عدم مراعاة هذه الاصلاحات للافراد ذوي المداخيل المحدودة . –التركيز على تعظيم الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية وإهمال دور الحوافز	سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الاجمالي، الكتلة النقدية، الانتاج التجاري . تنويع الصادرات وتطبيق سياسة مالية ونقدية فعالة .	للسياسة المالية دور مهم في تحقيق الاستقرار الكلي، –ضرورة اجراء تحول هيكلي نحو تنويع الانتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد .	أدوات السياسة المالية لها تأثير ايجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولكن هذا التأثير ضعيف، وهو ما يفرض على الدولة الجزائرية في اعادة النظر في كيفية تطبيق أدوات سياستها المالية .	تعد السياسة المالية أدات من ادوات الحكومية لتأثير على نشاط الاقتصادي، والتي تستعمل فيها نفقاتها وإراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الاهداف الكلية. –تحتل السياسة المالية أهمية بالغة وبشكل واضح في كافة الدول نتيجة

	الضريبة في رفع انتاجية نشاط القطاع الخاص وعدم تطوير وتدعيم الادارة الضريبة .				لتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في نشاط الاقتصادي. -تأثر السياسة المالية على كافة المتغيرات الإقتصادية والاجتماعة وحتى السياسة بجملة من الأدوات كالضرائب والرسوم وغيرها – الجزء الأكبر من الايرادات في جزائر تأتي عن طريق الجباية البترولية

المصدر: من اعداد الطالبان باعتماد على المذكرات السابقة

ثانيا: مقارنة الدراسات الاجنبية مع الدراسة الحالية

جدول رقم03: مقارنة بين الدراسة الاجنبية والدراسة الحالية

	دراسة 1	دراسة2	الدراسة الحالية
العنوان	**Fiscal Policy and Financing for Development in Developing Countries**	**Quater essais sur la politique budgétaire et la gestion des dépenses publiques**	دور الساسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2000- 2020.
الاشكالية	كيفية استخدام السياسة المالية لاغراض تمويل التنمية؟	كيفية التفاعل بين السياسة المالية ومصادر التمويل وادارة الانفاق العام؟	إلى اي مدى ساهمت السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000/ 2020)
المنهج	احصائي قياسي	احصائي قياسي	وصفي تحليلي
الهدف	كيفية استخدام السياسة المالية لأغراض تمويل التنمية، من خلال الكشف عن القنوات التي يمكن للبلدان النامية من خلالها تعبئة الموارد بفعالية، لتمويل التنمية بإستخدام أدوات احصائية واقتصادية مناسبة.	-التفاعل بين السياسة المالية ومصادر التمويل وادارة الانفاق العام . -تحديد الآثار الاقتصادية الكلية لعمليات الضبط المالي على البلدان المتقدمة والنامية .	-يمكن بلورة اهداف الدراسة في ال نقاط التالية: _توضيح كل الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية في الجزائر: مفهومها، تطورها، أدواتها، أهدافها . -التعرف على محددات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. _ابراز مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر. _معرفة التحديات التى تواجه السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
النتائج	-يمكن للبلدان النامية أن تتمتع بوصول افضل لأسواق المالية الدولية عن طريق زيادة نفقاتها الاستثمارية وخفض نفقاتها	توصلت هذه الدراسة الى ان تنفيذ الضبط المالي يؤدي الى تحسن كبير في كفاءة الاستثمار العام اثناء الركود الاقتصادي .	-تعد السياسة المالية أدات من ادوات الحكومية لتأثير على نشاط الاقتصادي، والتي تستعمل فيها نفقاتها وإراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الاهداف

	الجارية	-التوصل الى ان الدين الخارجي (المحلي) يؤثر ايجابا وبصورة ملحوظة اذ اصبح الدين الخارجي (المحلي) اكثر تنافسية .	الكلية. -تحتل السياسة المالية أهمية بالغة وبشكل واضح في كافة الدول نتيجة لتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في نشاط الاقتصادي. -تأثر السياسة المالية على كافة المتغيرات الإقتصادية والاجتماعة وحتى السياسة بجملة من الأدوات كالضرائب والرسوم وغيرها . - الجزء الأكبر من الايرادات في جزائر تأتي عن طريق الجباية البترولية.

المصدر : من اعداد الطالبان بناءا على دراسات سابقة

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما تم عرضه في مباحث هذا الفصل، والتي تم من خلالها التطرق لكافة المفاهيم النظرية للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي وكذا التعرف على العلاقة التي تربط بين هاتين المتغيرين، مع تسليط الضوء على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة مع مقارنتها مع الدراسة الحالية، ومن هنا يتضح أن الاستقرار الاقتصادي هو الهدف المنشود وأن السياسة المالية هي الآلية لبلوغ هذا الهدف، عبر أدواتها خاصة الإيرادات العامة والنفقات العامة.

مما تجدر الإشارة إليه أن مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى، بالنظر إلى طبيعة وهيكلها الاقتصادي، وهذه المساهمة تعتبر نسبية خصوصا في الدول النفطية، وهو حال الجزائر، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في الفصل الموالي، للتعرف على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر

2000 -2020

تمهيد:

احتلت السياسة المالية صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لذلك من خلال الدراسة التحليلية للسياسة المالية كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر منذ (2000-2020) التي سنتناولها في هذا الفصل، حيث نلاحظ أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات وتصحيحات هيكلية حاولت من ورائها تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، عبر تطبيق برامج اقتصادية كان الهدف الأساسي منها دعم النشاط الاقتصادي الوطني ومن هذا المنطلق نحاول إبراز مدى استفادة هذا الأخير من هذه البرامج.

- **المبحث الأول: مسار/واقع السياسة المالية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: تحليل دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري.**
- **المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

المبحث الأول: مسار/واقع السياسة المالية في الجزائر.

تولي الجزائر كباقي دول العالم أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي وبذلك فهي تركز في سياستها المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك سيتم تناول في هذا المبحث السياسة المالية عبر عدة فترات، وستناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: تحليل تطورات الإيرادات العامة للدولة الجزائرية.**
- **المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للدولة الجزائرية.**
- **المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر.**

المطلب الأول: تحليل تطورات الإيرادات العامة للدولة الجزائرية.

تسعى الدولة جاهدة لتغطية نفقاتها العامة عن طريق تحليل الإيرادات العامة، فهي تعتبر الوسيلة المالية للدولة بتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها، فالإيرادات العامة هي أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة.

للإيرادات العامة عدت أنواع فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثا موارد إجبارية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 48/17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى: [1]

-. إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

-. مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدية والأتاوى.

- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.

-. التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

-. مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

1 منصور شريفة، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016 -2017، ص195.

جدول رقم04: تطور وتوزيع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 2000-2020.

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية
2000	1578.161
2001	1505.526
2002	1603.188
2003	1974.466
3004	2229.899
2005	3082.828
2006	3639.925
2007	3639,9
2008	5190,5
2009	3676
2010	4392,9
2011	5790,1
2012	6411,3
2013	5957,5
2014	5738,3
2015	5103,1
2016	5110,1
2017	6182,8
2018	6714,2
2019	6507.9
2020	6278.9

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء 2000-2020.

شكل رقم 01: تطور إجمالي الإرادات العامة خلال الفترة 2000-2020.

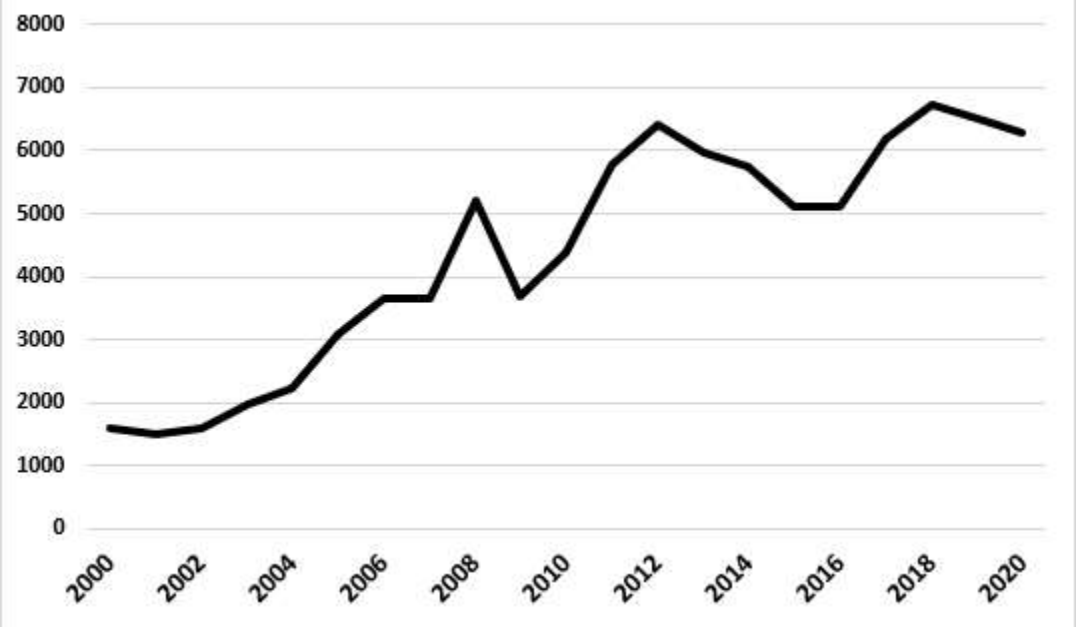

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر سنة 2000 قد بلغت 1578.161 مليار دينار، واسمرت بالارتفاع حتى وصلت سنة 2007 إلى 3639,9 مليار دينار، وهذا الارتفاع تفسيره ارتفاع الجباية البترولية نتيجة ارتفاع البترول.

استمرت الإيرادات العامة في الارتفاع حتى وصلت إلى 5190.5 مليار دينار سنة 2008، وتقدر نسبة الارتفاع ب 40.75% بينما عاودت النزول سنة 2009، وقد نتج عن هذا الارتفاع الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة لسنة 2011 فوصلت إلى 5790.1 مليار دينار، ثم إلى وصلت إلى 6411.3 سنة 2012 والذي يقدر بنسبة 10.7 %، وسبب هذه الزيادة يعود بالأساس إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية.

وانخفضت الإيرادات العامة ففي سنة 2014 كانت 5738.4 مليار دينار وانخفضت إلى 5103.1 سنة 2015 أي انخفاض قدره 635.3 مليار دينار وسبب ذلك يعود إلى الانخفاض في إجمالي إيرادات الميزانية

كليا جراء الانخفاض في أسعار المحروقات. وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دينار مقابل 5110.1 مليار دينار سنة 2016 أي بارتفاع يقارب 21 بالمائة نجم عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات ولترتفع سنة 2018 لتصل إلى 6714.2 مليار دينار لارتفاع الجباية العادية وفي سنة 2020 سجلت الإيرادات العامة 6278.9 مليار دينار.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة للدولة الجزائرية.

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيقها في فترة زمنية معتبرة.

تعرف النفقات العامة في الجزائر أنها عبارة عن مبالغ مالية تقوم الدولة بإنفاقها من أجل إشباع حاجات عامة والمنفعة العامة وتحقيق تدخلها الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وتعتبر النفقات العامة صورة معاكسة لنشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد. سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الانفاقية في الجزائر من خلال الجوانب التالية:

أولا: نفقات الميزانية العامة في الجزائر.

لقد صنفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر إلى عدة تصنيفات مختلفة تبعا لتصنيفات النفقات العامة من الناحية العلمية وكذا من الناحية الوضعية التي تختلف فيها الدولة حاليا، إن النظام المالي في الجزائر قد اعتمدت على التصنيف الإداري والاقتصادي معا من ناحية التصنيف الوظيفي من ناحية أخرى، ويتجسد ذلك عمليا من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز، ولذا يكون من المناسب أن نبين من جهة مدونة ميزانية التسيير ومن جهة أخرى ميزانية التجهيز.

1- نفقات التسيير أو ميزانية التسيير.

ميزانية التسيير هي الميزانية التي تكون فيها اعتمادات مالية مفتوحة في قانون المالية مخصصة للمرافق العمومية الإدارية بالدولة، وفقا للتنظيم الهيكلي الإداري لها سواء كانت إدارة مركزية أو لا مركزية، وتوضع ميزانية التسيير في الدولة من أجل ضمان تسيير المرافق العمومية لأدائها خدمات عامة للجمهور، ولذلك هي تتوافق مع

التصنيف الإداري الذي يعتمد على المعيار الغير الاقتصادي المتمثل في التقسيم الهيكلي الإداري للدولة، لكن مع مراعاة وظيفة كل مرفق عمومي والغرض من النفقة. [1]

حسب المادة 24 من قانون 84 / 17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:[2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

2- نفقات التجهيز أي ميزانية الاستثمار.

ميزانية التجهيز هي الميزانية التي تمنح الاعتماد المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي) وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، وتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد. إن تمويل ميزانية الاستثمار يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في صورة قروض وتسبيقات من الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التحويل.

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب البرامج التنموية (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، برنامج النمو الجديد (2015-2019))، الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84 / 17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب مدونة كالتالي:

- تجمع الاعتماد المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة عناوين:. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، وإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة النفقات الأخرى برأسمال.
- تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت

1 منصور شريفة، **مرجع سابق**، ص 204.

[2] **المادة 24 من قانون 84/17**.

الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

- تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث كل عملية مركبة من قطاع. [1]

2- الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر.

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسة، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها: [2]

3-1- من حيث أفراد المجتمع.

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية، لتلبية حاجات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

- ❖ الكثافة السكانية: يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.
- ❖ أعمار السكان: يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع، وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجات المجتمع، بينما نجد الأخرى في ندرة تامة، وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.
- ❖ نوعية السكان: لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.

[1] منصور شريفة، **مرجع سابق**، ص ص 205-207.

[2] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 149.

❖ دخل أفراد المجتمع: من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها. [1]

3-2- من حيث الخدمة أو السلعة نفسها.

- ألا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام.
- يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغيرها في كل زمان ومكان.
- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع.
- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي. [2]

3-3- من حيث التخطيط.

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:

- لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم.
- يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

3-4- من حيث الموظفين.

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة، غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية، فلهذه الأسباب يجب القيام بما يلي:

- لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءاتهم المهنية.
- توظيف ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة. [3]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 149 - 150.

[2] مسعود درواسي، **مرجع سابق**، ص151 .

[3] المرجع نفسه ص152.

الجدول رقم05: تطور إجمالي النفقات العامة 2000-2020.

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات.	إجمالي النفقات العامة.
2000	1178.1
2001	1321.2
2002	1550.7
2003	1639.3
2004	1888.7
2005	2052.3
2006	2453
2007	3108.66
2008	4191.1
2009	4264.13
2010	4466.94
2011	5731.1
2012	7169.9
2013	6024.3
2014	6995.7
2015	7654.3
2016	7297.5
2017	7389.3
2018	8627,2
2019	8557.7
2020	7823.1

المصدر : من اعداد الطالبان اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المعنية.

الشكل رقم 02: تطور إجمالي النفقات العامة 2000-2020.

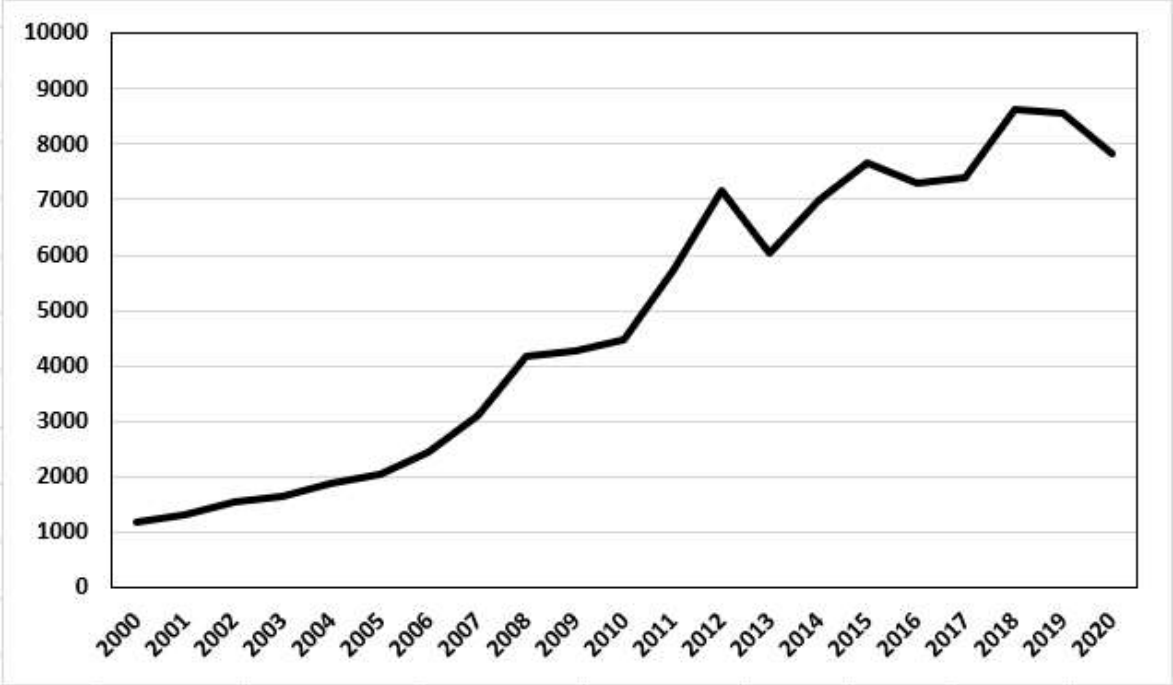

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول.

نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر في تزايد تدريجي ففي سنة 2000 سجلت 1178.1 مليار دينار، وفي سنة 2009 وصلت إلى 4246.3 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006، وطبقت البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

كما شهدت الإنفاقات العامة ارتفاع ملحوظا فارتفعت بنسبة 9.31 % بين سنة 2009-2010، وهذا راجع إلى أزمة 2008.

ثم عادت للانخفاض بين سنة 2012 إلى 2014 لترجع وتتحسن سنة 2015 لتصل حوالي 7389.3 مليار دينار سنة 2017، لترتفع بين سنتي 2018 و 2019، بمعدل 8592.5، وسجلت انخفاض سنة 2020 حيث وصلت إجمالي النفقات العامة إلى 7823.1.

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر.

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدول بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات العامة والنفقات النهاية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتعليمية المعمول بها وتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، (جانب النفقات العامة، جانب الإرادات العامة) لذلك سوف نحاول التطرق للمعرفة النظام المالي في الجزائري، وقانون المالية وأنواعه في الجزائر. [1]

أولا: النظام المالي في الجزائر.

إن قانون المالية في الجزائر يحمل قواعد تنظيم قانون المالية لسنوات المالية حيث ورد فيه عبارة ابتداء من عدة مرات وتجسد ذلك في:

- التقديم المفصل لميزانية التشغيل والتجهيز.
- سيحدد قانون المالية طبيعة ومبلغ مجموعة النفقات والموارد الدولة.
- إدخال قواعد ذات طبيعة جبائية.

كما أن المشرع كان كل مرة أثناء تطبيق الميزانية يدخل كلما كان ذلك ضروريا قواعد جديدة عبر قوانين مالية وبهدف إلغاء جميع التشريع الفرنسي وكل سماته كان ينبغي سد جميع التغيرات عن طريق قوانين جزائرية بعيدا عن القوانين الفرنسية.

معنى قانون المالية وأنواعه كما حدد مصادر موارد الدولة وكيفية الحصول عليها والنفقات وتقسيمها إلى نفقات التشغيل ونفقات الاستثمار والموازنات الملحقة والجماعات والهيئات العمومية والحسابات الخاصة بالميزانية وعمليات الخزينة. [2]

1 لياس شوبار، **اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائري**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 521.

2 لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع النزهة الجديدة، القاهرة، 2004، ص 14.

ثانيا/ قانون المالية وأنواعه في الجزائر.

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لقانون المالية، حيث جاء به أن قوانين المالية تحدد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي، وعليه أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي شكل الموازنة العامة للدولة. [1]

من خلال هذا يتضح لنا أن الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات فهي إذ عبارة عن مجموعة حسابات في حين أن قانون المالية يرخص بإيجاز هذه النفقات والإيرادات وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق بمعنى أخر أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة وبالتالي لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة إلا من خلال قوانين المالية، لأن إجازتها تتم من قبل السلطات التشريعية وتكون على شكل قانون. [2]

يمكن تلخيص مما سبق تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر بأنها: وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.

وأخيرا يمكن القول أن لنظام الميزانية العامة للدولة في الجزائر إلى أن هذا النظام الذي بدأ مع الاستقلال مرتكزا على التشريع الفرنسي، لم يستطع التخلص من تبعيته، وظل رغم صدور القانون المتعلق بقوانين المالية يعاني من نقائص تشريعية وتنظيمية، لا بد من قانون إطار للتكفل بها.

ثالثا/ أنواع القوانين المالية.

تتكون وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر من قانون المالية الأولي والمعدل والتكميلي، والجداول الملحقة والمراسيم التوزيعية للاعتماد وملزمات الميزانية العامة التي توضح الاعتماد المخصصة في التسيير والتجهيز. لذلك سوف نرى أنواع قوانين المالية في الجائر: [3]

1 محمود عبد الفضيل، محمد رضا العدل، **مبادئ المالية العامة** ، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة، ص 12.

2 **المرجع نفسه**، ص13.

3 لعمارة جمال، **مرجع سابق**، ص 14.

1/ قانون المالية السنوي.

إن قانون المالية يخضع أساسا إلى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الاعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، ومنه فإن هذا القانون يرخص سنويا الاقتطاعات الضريبية كما يخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير والتجهيز، وقانون المالية السنوي يتكون من جزئين: الأول يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية أما الثاني يتضمن المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة.

2/ قانون المالية وقوانين المالية التكميلية والمعدلة:

يقرر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل السنة المدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقرر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال. ويمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها، إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية.

3/ قانون ضبط الميزانية

يشكل هذا القانون الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيد قانون المالية وعند الاقتضاء قانونين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية. ويضم مشروع قانون المالية المودع في أقصى تاريخ يوم 30 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، مواد تتناول من جديد وفي صيغة واضحة، الأحكام القانونية الجديدة أو المعدلة ويميز في مشروع قانون المالية بين الأحكام التشريعية الدائمة والأحكام ذات الطابع المؤقت، ويعد كل حكم يقترح دون تحديد مدة تطبيقه صراحة حكما ذا طابع دائم.

الجدول رقم06: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر.

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	الموازنة العامة.
2000	1578.1	1178.1	400.5
2001	1505.5	1321.2	184.5
2002	1603.1	1550.7	52.5
2003	197.2	1639.26	353.1
2004	.2229.8	1888.7	340.9
2005	3082.9	2052.3	1030.8
2006	3639.9	2453.01	1196.9
2007	3639.9	3108.6	579.3
2008	5190.5	4191.05	998.5
2009	3676	4264.3	570.3
2010	4392.9	4466.94	74–
2011	5790.1	5731.1	63.5–
2012	6411.3	7169.9	758.6
2013	5957.5	6024.32	66.6–
2014	5738.3	6995.7	1257.3–
2015	5103.1	7656.3	2553.2–
2016	5110.1	7297.5	2187.4–
2017	7389.3	6182.8	1206.5–
2018	8627.2	6714.2	1913–
2019	7557.7	6507.9	2049.8–
2020	7823.1	6278.9	1544.2–

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2000-2020.

الشكل رقم 03: تطور الموازنة العامة في الجزائر.

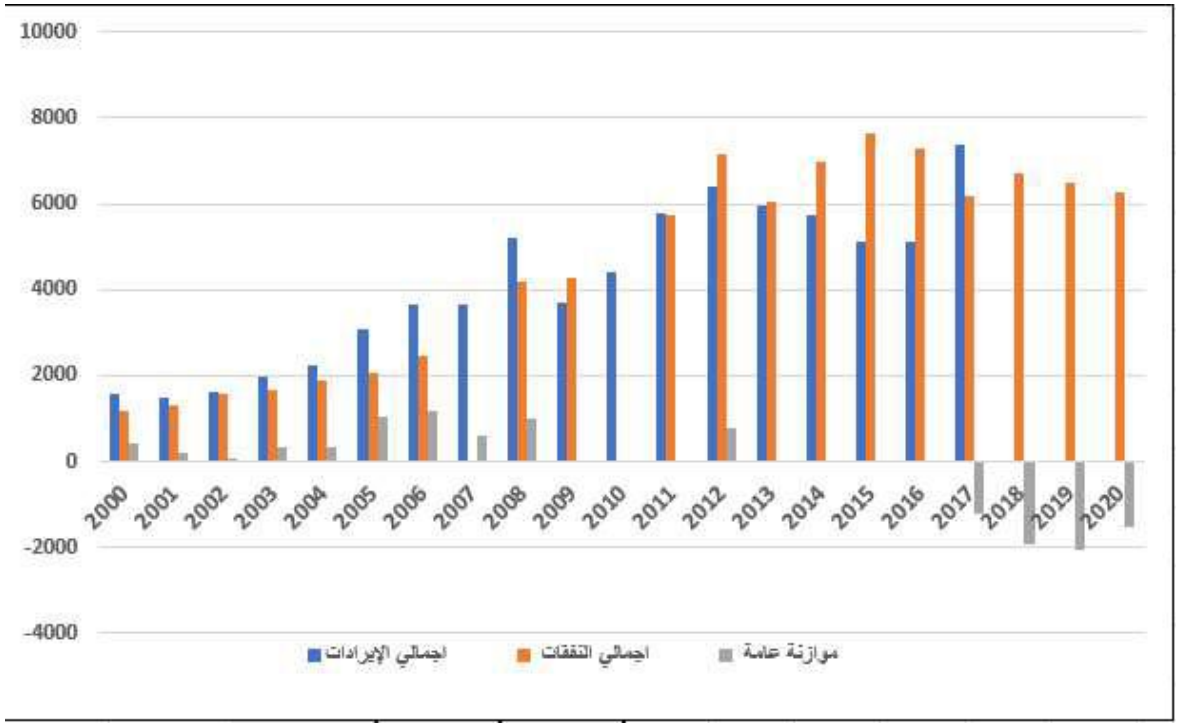

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات 2000-2020.

من خلال تحليل معطيات الجدول والشكل الاعلى يلاحظ ان ميزانية الدولة حققت فائض هيكلي من السنة 2000 الى 2008 حيث قدر ب998.5 مليار دينار جزائري سنة 2008.

ومن سنة 2009-2020، سجلت عجز موازي بلغ اقصاه سنة 2019 بعجز قيمته 2049.8 مليار دينار يعود اسبابه الى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الايرادات بالرغم من الاموال التي تجني من ايرادات الجباية البترولية.

المبحث الثاني: تحليل دور السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي الجزائري.

إن تقييم أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الكلي يتم عن خلال المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار وذلك بدراسة وضعية كل عن معدل النمو وخلال وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور.

وفي هذا الصدد فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير عن الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين.

فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية عن خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك وتحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة. [1]

وفيما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات عن خلال الجدول التالي:

1 عبد القادر روشو، محمد راتول، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2020**، مجلة الإستراتيجية والتطور، العدد 12، 2016، ص 174.

الجدول رقم07: وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2020.

السنوات	معدل النمو%	معدل البطالة%	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار/دولار
2000	3.8	27.3	0.33	05
2001	3.0	25.7	4.2	6.2
2002	5.6	23.7	1.4	3.6
2003	7.2	17.7	2.6	7.4
2004	4.3	17.7	3.6	9.2
2005	5.9	15.3	1.6	16.9
2006	1.7	12.3	2.5	17.7
2007	3.4	13.8	3.7	29.55
2008	2.0	11.3.	4.8	37.0
2009	1.7	10.2	5.7	3.9
2010	3.6	10.0	4.3	14.6
2011	2.6	10.0	4.5	26.3
2012	2.5	9.7	8.89	22.2
2013	2.8	9.3	3.25	10.8
2014	3.7	9.0	2.8	4.75
2015	3.8	10.6	4.78	14.39–
2016	4.6	11.6	4.0	30.3–
2017	1.3	10.5	5.7	21.76–
2018	1.2	11.7	4.26	15.82–
2019	0.8	11.4	1.95	13.93–
2020	–5.48	12.83	2.41	17.50–

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ons.

المطلب الأول: وسائل السياسة المالية للتقليل من معدلات التضخم.

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

إذن تعتبر عملية التحكم في السياسة المالية من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة ضغوط تضخمية شديدة، كما هو مبين في الجدول في الأعلى.

الشكل رقم 04: تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000–2020.

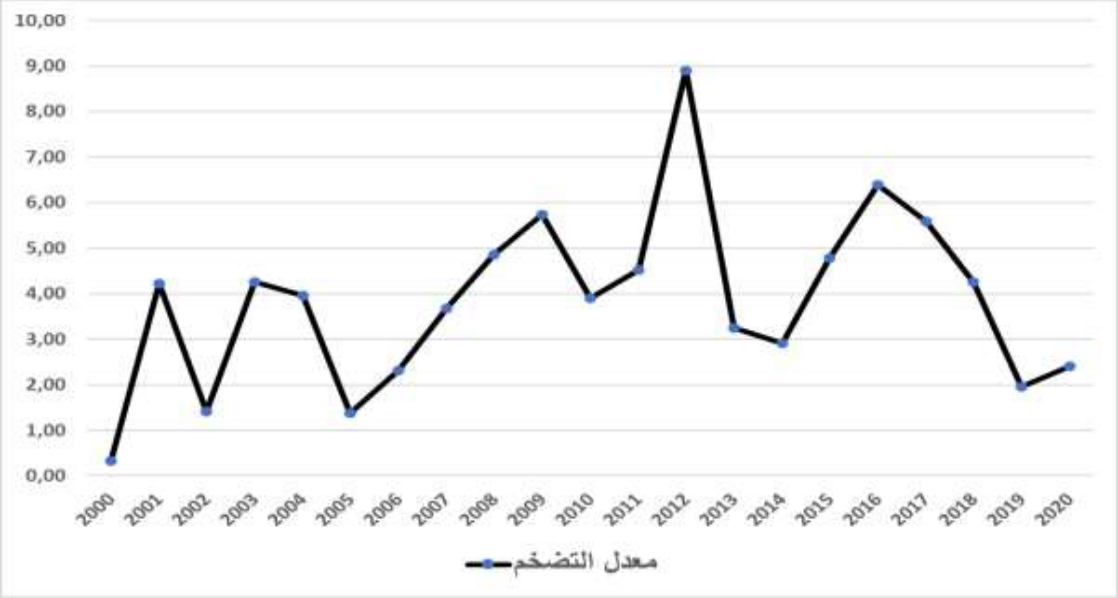

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغت سنة2001، نسبة 4.2 وذلك نتيجة الركود الذي ميز مستويات القرض الكلي إضافة إلى تخصصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم تكن لها مقابل إنتاجي وإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي خلال هذه الفترة. وفيما يخص الفترة من2002 إلى2004 شهدتا انخفاض نسبة الإنفاق العام بداية من **34.3** % سنة 2002، إلى 27.2 % سنة 2005 وصاحب هذا الانخفاض انخفاض نسب لتضخم، يرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة

معدلات البطالة، وبالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار. أما بين سنة 2006 إلى 2009 عرفت ارتفاع نسب التضخم مصاحبا ارتفاع نسب الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية كما نلاحظ التذبذب في معدلات التضخم بين 2010 إلى 2020 بالموازاة مع حجم الإنفاق وذلك راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها الدولة في السياسة المالية والخفض من الإنفاق الحكومي.

ومن هنا يكمن دور السياسة المالية في معالجة التضخم من خلال أداة من أداوتها وهي تخفيض الإنفاق الحكومي، إضافة إلى الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم الجمركية وبعض الضرائب والتي يمكن للسياسة المالية بها معالجة التضخم.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الحد من البطالة.

تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف، ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد، لذلك فالسياسة المالية لها دور كبير في التحكم في معدلات البطالة.

الشكل رقم 05: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2020.

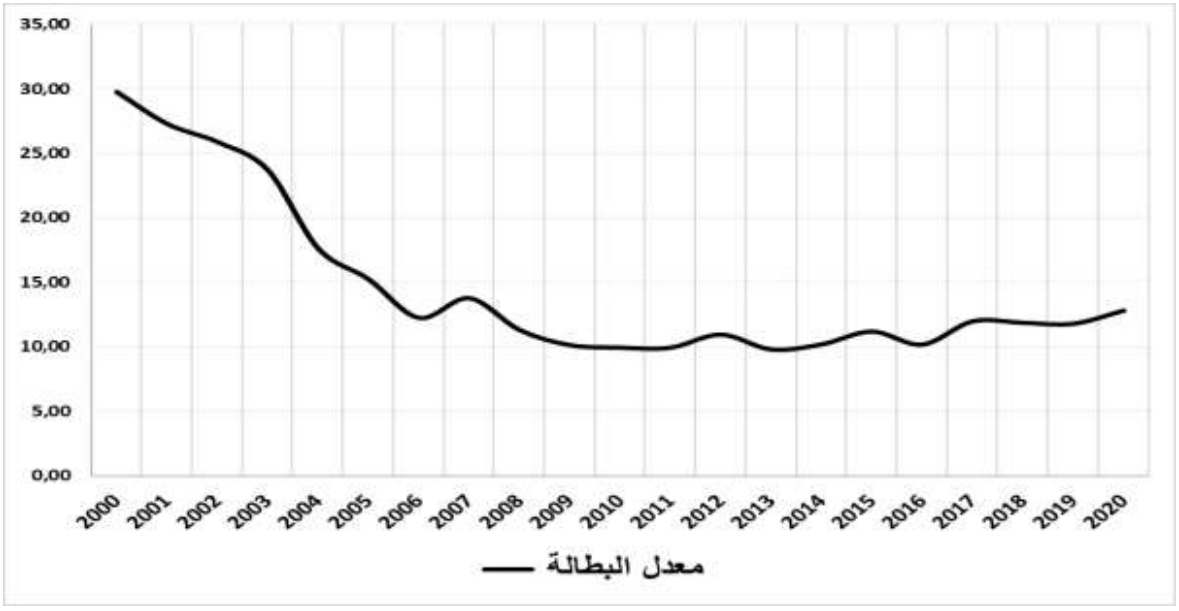

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الجدول 04.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، فبعدما كانت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأولى من الدراسة حيث تجاوزت 25.7 % سنة 2001، نتيجة لانعكاسات الأزمة التي اجتاحت البلاد بسبب انخفاض أسعار المحروقات وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على توفير المزيد مناصب بالإضافة إلى تسريح العمال، وانخفضت هذه النسب إلى 10 % سنة 2010، نتيجة لتحسن الوضع الأمني والاقتصادي وارتفاع في أسعار النفط، وكذا برامج النمو الاقتصادية أين استخدم الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي، بهدف مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل، ولوجود التفاوت بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني بقيت نسبة البطالة في تذبذب إلى غاية سنة 2020. لذلك على السياسة المالية الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي للزيادة في البرامج الاستثمارية.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في زيادة النمو.

معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، حيث تستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموعة إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد كل الضرائب على المنتجات وناقص كل إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه دون اقتطاع من قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور المواد. [1]

1 أسماء قرني، رقية بوحيضر، **مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 2021، ص 16.

الشكل رقم 06: تطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2020.

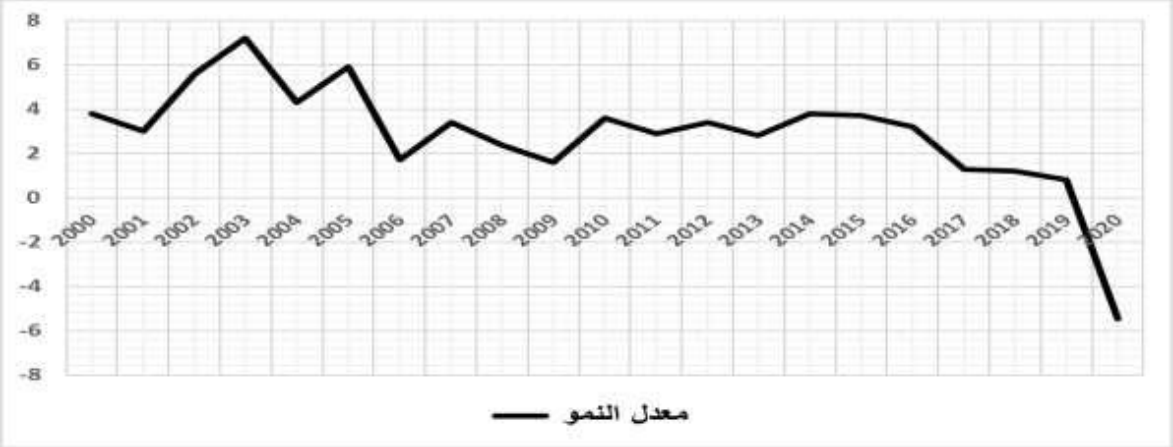

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على معلومات من جدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول في بداية المبحث والشكل السابق أن الاقتصاد الجزائري سجل نموا قويا بداية من 2000 إلى 2005 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق العمومي، ومن سنة 2006 إلى سنة 2011 عرف النمو تذبذبا مستمرا وهذا راجع إلى التغيرات الخاصة في أسعار البترول.

أما سنة 2012 إلى 2015 عرف نسبة النمو الاقتصادي 33 بالمائة وهذا الارتفاع راجع لتأثره بقطاع المحروقات، وانخفضت سنة 2013 وارتفعت في 2014 إلى سنة 2015، ثم رجعت للانخفاض بين سنة 2016 إلى 2017 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط وفي سنة 2019 سجل النمو الاقتصادي اقل انخفاض يقدر ب 0.8 بالمائة وسنة 2020 سجل معدلات سالبة.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والشركات في دولة ما، ومن ثم يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم سواء التي تدفعها الدولة أو التي تحصل عليها وذلك خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة.

الشكل رقم 07: تطور معدل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2020.

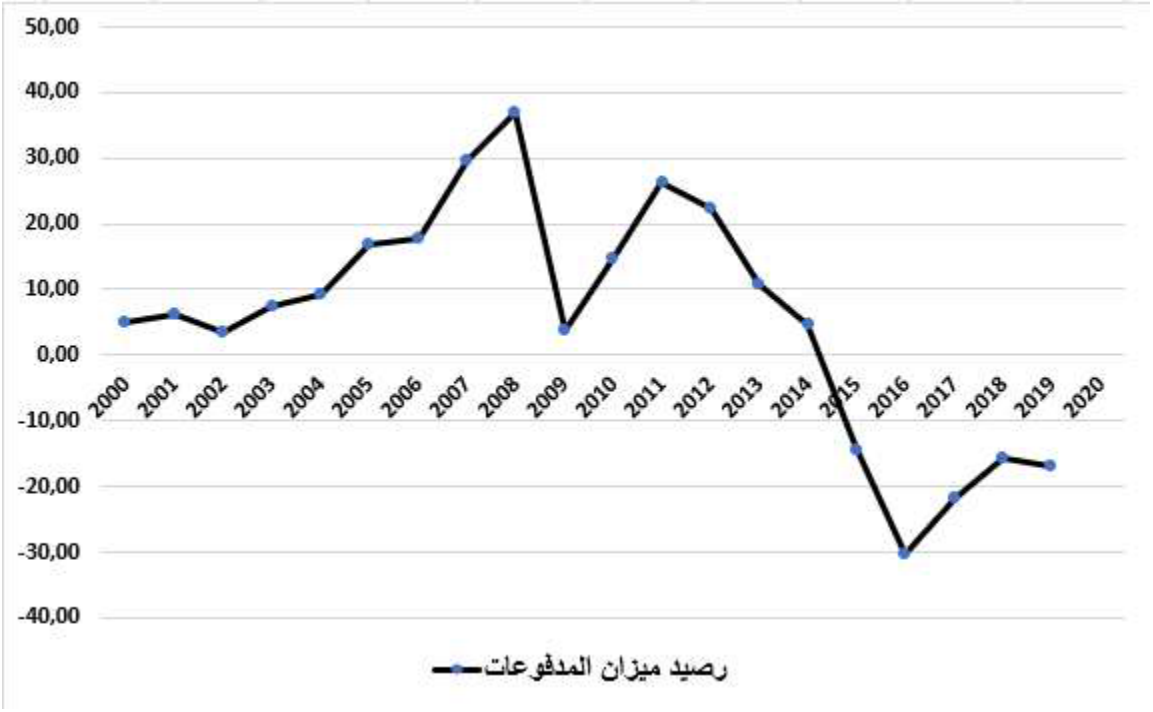

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الجدول رقم 04.

يلاحظ من الشكل والمنحنى أن ميزان المدفوعات عرف ارتفاعا خلال الفترة 2000-2008 حيث بلغ سنة 2000 قيمة 5 مليار دولار ليواصل الارتفاع ليصل سنة 2008، وهذا الارتفاع راجع لارتفاع أسعار البترول، وبعد سنة 2008 عاد للانخفاض وذلك راجع للازمة المالية، وفي سنة 2015 سجل رصيدا سالبا وسببه الانخفاض في أسعار المحروقات أين وصل سعر البرميل من البترول إلى اقل من 30 دولار، وانخفض سنة 2019 حيث وصل إلى 16.93.

المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هنالك العديد من التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر، لكن قبل ذلك سوف نتطرق لكيفية مواجهة السياسة المالية للعجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مواجهة السياسة المالية للعجز في ميزان المدفوعات.

إن تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات لدى أي بلد مرهون بالأداء الاقتصادي على المستوى الخارجي وهو مرتبط كذلك بشكل مباشر بأسعار الصرف، فأي خلل في أحدهما أو كلاهما يؤدي إلى اختلال كبير على الاستقرار الاقتصادي.

الجدول رقم08: تطور رصيد ميزان المدفوعات، أسعار الصرف وأسعار البترول لفترة 2000– 2020.

السنوات	المدفوعات ميزان رصيد دولار بمليار	البرميل بالدولار سعر الأمريكي	الصرف سعر بالدينار
2000	7.57	27.60	75.26
2001	6.19	24.8	77.2
2002	3.66	25.2	79.7
2003	7.47	29	77.4
2004	9.25	38.7	72.1
2005	16.94	54.6	73.3
2006	17.73	65.9	72.6
2007	29.55	74.8	69.3
2008	36.99	99.9	64.6
2009	3.86	62.2	72.64
2010	15.33	80.2	74.4
2011	20.06	112.9	72.85
2012	26.44	111	77.55
2013	0.13	109.5	79.38
2014	5.88–	100.2	80.56

100.9	53.1	27.5–	2015
110.9	45	26.0–	2016
111	56.5	21.76–	2017
116.6	69.50	15.82	2018
118.9	64.10	3.25–	2019
126.78	61.00	18.22–	2020

المصدر: بنك الجزائري http://www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول فائض معتبر في رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات الأربعة الأولى بين 2001 إلى 2004، فارتفع من 6.19 إلى 9.25 مليار دولار، ويستمر ذلك ناتج ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية واستمر الفائض ليصل إلى 17.7 مليار دولار سنة 2006، فقدر ارتفع سعر البترول الخام بأكثر من 20 %، في سنة 2006، ونتيجة ذلك وصلت حصيلة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006، مقابل 20.68 مليار دولار للواردات مما انعكس بالاتجاهات على رصيد الميزان التجاري، وبينما حساب رأس المال فكان في حالة العجز توسعت ووصلت إلى 4.78 مليار دولار بين 2001-2005، اثر التسديد المسبق من الدين الخارجي، وعلى هذا تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل سنة 2008، إلى 36.99 مليار دولار وهي اكبر قيمة له لينخفض بشكل كبر سنة 2009، أين سجل فائضا بقيمة 3.86 مليار دولار وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول 99.8 دولار للبرميل سنة 2008، إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، بينما الملاحظ خلال هذه الفترة أن سعر الصرف الدينار مستقر نسبيا حيث فاق في معظمها عتبة 70 دينار جزائري للدولار الواحد باستثناء التحسن الطفيف خلال سنتي 2007، 2008، أين سجل سعر الصرف 96.30 و67.6 دينار جزائري للدولار الواحد. غير أن الفترة من 2013، إلى 2017، عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل عجز خلال السنوات من 2004، إلى 2017، كانت على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2018

فسجل ميزان المدفوعات فائض قدره 15.8 مليار دولار وفي سنة 2019، فقد سجل عجز قدره 3.25 مليار دولار واستمر إلى سنة 2020.

ومن هنا يمكن القول أن سعر البترول هو المتحكم الأساسي في سعر الصرف، ولأن الجزائر تعتبر % 97 من إيراداتها من الجباية البترولية والتي من خلالها تحدد السياسة المالية التي سيتم انتهاجها، لذلك فكلما ارتفع سعر البترول كلما أدى ذلك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسية المالية في الجزائر.

هنالك تحديات للسياسات المالية داخلية وخارجية تؤثر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: التحديات التي تواجه السياسية المالية في الجزائر على المستوى الداخلي.

الواقع أن السياسة المالية في الجزائر كغيرها من السياسات الأخرى لا تعمل في محيط منعزل عن ما يحدث في المحيط الإقليمي والدولي، وتستطيع الحكومة إقرار سياسة مالية معينة خلال فترة زمنية معينة، لكن لا يجب عند وضع هذه السياسة إغفال التحديات التي قد تعيق عملها وقد تحول دون تحقيقها لأهدافها، ومن بين هذه التحديات فيما يلي:

1- سوء توجيه النفقات العامة:

بالنظر إلى تطورات الإنفاق العام، نجد أنه ينمو بشكل ملحوظ ويلاحظ أيضا الاهتمام بنفقات التجهيز في الفترة الأخيرة، وهو شيء إيجابي يشير إلى التوجه الذي يصب نحو تشجيع الاستثمارات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء قيمة نفقات التسيير مرتفعة ضمن هيكل النفقات، الواقع أن السياسة المالية تواجه تحدي ترشيد الإنفاق العام، بما يؤدي إلى تحديد الأهداف الإنمائية المسطرة بدقة وتحقيق الحكم الراشد الذي يقوم على تخصيصها وصرفها، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن اعتماد الجزائر لبرامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو يتطلب سياسة مالية مدروسة، ومتينة وشاملة تراعي التنسيق بين قوانين عمل وأداء وأهداف أدوات السياسة المالية. [1]

1 بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة جلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، سيدي بالعباس، 2018-2019، ص 200.

2- عدم القدرة على إحلال الجباية البترولية.

لا شك أن هيكل الإيرادات الضريبية تساهم فيه الجباية البترولية بنسبة مرتفعة، وكان أحد أهم الإصلاحات الضريبية التي أقدمت عليه الجزائر إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والواقع أن هذا يعتبر تحديا للسياسة المالية، إذ لم تستطع إلى حد الآن المضي قدما في تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال، طالما أن أقل نسبة للجباية البترولية من إجمالي الحصيلة الضريبية تم تحقيقها من سنة 2000 إلى سنة 2010 هي نسبة 53 % وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في حصيلة الجباية العادية وتبقى بذلك المالية العامة الجزائرية تعاني خملا يؤثر وينعكس على الأهداف المسطرة في إطار السياسة الاقتصادية.

3/ غياب التنسيق الهادف بين أدوات السياسة المالية.

وهذا يعتبر من السمات التي تتصف بها السياسة المالية في الجزائر، حيث أنها لا تحمل في طياتها التنسيق بين أدواتها في كثير من الإجراءات التي يتم اتخاذها، وهذا لا يعني وجود تعارض بينيا، لكن أن تقوم الدولة بمنح إعفاءات ومزايا ضريبية، وبالتالي التخلي عن حق الدولة في تلك الأموال من جهة وتقوم بمحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية التي لم تستطع أن تحققه من جهة أخرى، ولذلك نرى أن السياسة المالية تفتقد إلى التنسيق المركز والهادف لتحقيق أهداف السياسة المالية. [1]

4/ العجز المتنامي للميزانية العامة للدولة.

قد لا يشكل العجز في الميزانية العامة للدولة أية مخاطر بالنسبة لبعض الدول، حيث أنو يمكن أن يصلح الأحوال الاقتصادية، وخاصة في ظروف الكساد الدوري كما في البلدان النامية في دعم الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شريطة ألا يتحول هذا العجز إلى صفة هيكلية عبر زمن الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الأدوار التي يمكن أن تلعبها سياسة التمويل بالعجز، إلا أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى مجموعة ضخمة من الآثار الضارة التي قد تمس هيكل الاقتصاد، وبالنظر إلى وضع الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر نجدها كغيرها من البلدان النامية التي أصبح فيها عجز الميزانية العامة أمرا مألوفا، استمر لعدة سنوات على الرغم من الفوائض التي تم تحقيقها في بعض السنوات، والواقع أن اتجاه العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر نحو التفاقم، الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي تمر به المالية العامة الجزائرية وسياستها الاقتصادية، قد كان متزامنا مع ظهور أزمة التنمية

1 حسيم محمود الوادي، احمد زكريا عزام، **مبادئ المالية العامة**، عمان، دار المسيرة، 2007، ص 49.

في الجزائر من جهة ومقترنا بالصدمات الخارجية الكثيرة. كصدمة تقلبات أسعار الصرف وانخفاض الطلب العالمي على المواد الخام المصدرة من طرفها، وصدمة تقلبات ارتفاع أسعار الواردات) التي تلقتها نتيجة الوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته وما تزال في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وعلى الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها وتبذلها الجزائر، إلا أن ما يبدو هو أنها لم تنجح في تغيير علاقات التبعية التي تربطها بالاقتصاديات المتقدمة، خاصة في مجال اعتمادها على المحروقات وبالتالي اختلال هيكل الصادرات وكذا الواردات من السمع والخدمات. [1]

ثانيا: التحديات التي تواجه السياسية المالية في الجزائر على المستوى الخارجي.

هنالك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة المالية للجزائر ومنه تؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك سوف نتطرق لأهم هذه العوامل الخارجية.

1/ التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

من تعامل الجزائر مع دولة ما يختلف عن تعاملها مع تكتل اقتصادي، وبذلك فإن التكتل الاقتصادي الإقليمي أو العالمي يفرض على الجزائر شروطا تمس سياستها الاقتصادية وبشكل أدق سياستها المالية، إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية فرض عليها إعادة النظر في سياستها المالية، خاصة ما يتعلق بنظامها الضريبي فيما يخص الرسوم الجمركية، وبعض أنواع الضرائب، والاقتصاد الجزائري يمر بوضع لا يسمح لو فرض شروطه بقوة على أي تكتل اقتصادي، يفرض عليه أيضا مواجهة تحدي تنسيق السياسة الاقتصادية بين هذه الدول، وبشكل أكثر دقة تنسيق سياستها المالية في مجال الإنفاق الحكومي، وكذا مجال الضرائب بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.

2/ المنظمة العالمية للتجارة.

تحاول الجزائر جاهدة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أبدت استعدادها من خلال محاولة تطبيق الشروط المفروضة عليها من دول هذه المنظمة، إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يفرض على صانعي السياسة المالية الجزائرية الالتزام بالعديد من المبادئ الضريبية والالتزام بالعديد من الضوابط التي وردت في اتفاق تدابير

1 هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، مطابع الهيئة العامة السورية، 2010، ص 24.

الاستثمار المتصلة بالتجارة، إضافة إلى الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتعريفة الجمركية، وبذلك يعتبر الانضمام لهذه المنظمة تحديا كبيرا خصوصا بالنسبة للسياسة المالية التي ينبغي. [1]

3/ التنافسية الدولية.

الواقع أن العالم الاقتصادي اليوم يشيد الكثير من التطورات في ظل ما يعرف بالعولمة، وأصبحت الدول المتخلفة ومنها الجزائر تتأثر بكل الصدمات والأزمات التي قد تحدث على الصعيد العالمي، وفي الحقيقة أن الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من الاختلالات على الصعيدين الكمي والجزئي.

وحسب تقرير البنك الدولي فإن البلدان النامية لها ثلاثة مخاطر رئيسية في الأمد القصير، مؤشرات الأسواق المالية، التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، ارتفاع أسعار الغذاء، الشيء الذي من شأنه أن يحدث اضطرابات واسعة النطاق، مما قد يؤثر على المالية العامة للاقتصاد الجزائري، ويؤثر أساس على أداء السياسة المالية بسبب المخاطر غير المتوقعة. [2]

[1] بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 200.

[2] **مرجع نفسه**، ص 201.

خاتمة الفصل.

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن السياسة المالية في الجزائر لم تحقق مستوى الاستقرار الاقتصادي المنشود خلال الفترة (2000-2020)، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب منها، طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من اختلالات هيكلية، بالإضافة إلى أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تخضع لتقلبات أسعار المحروقات، خاصة منها رصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وكل هذه تعكس في الحقيقة التحديات التي تحول دون المساهمة الفعالية للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يجبر الجزائر على اصلاح شامل لمختلف القطاعات والسياسات واعادة هيكلة شاملة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

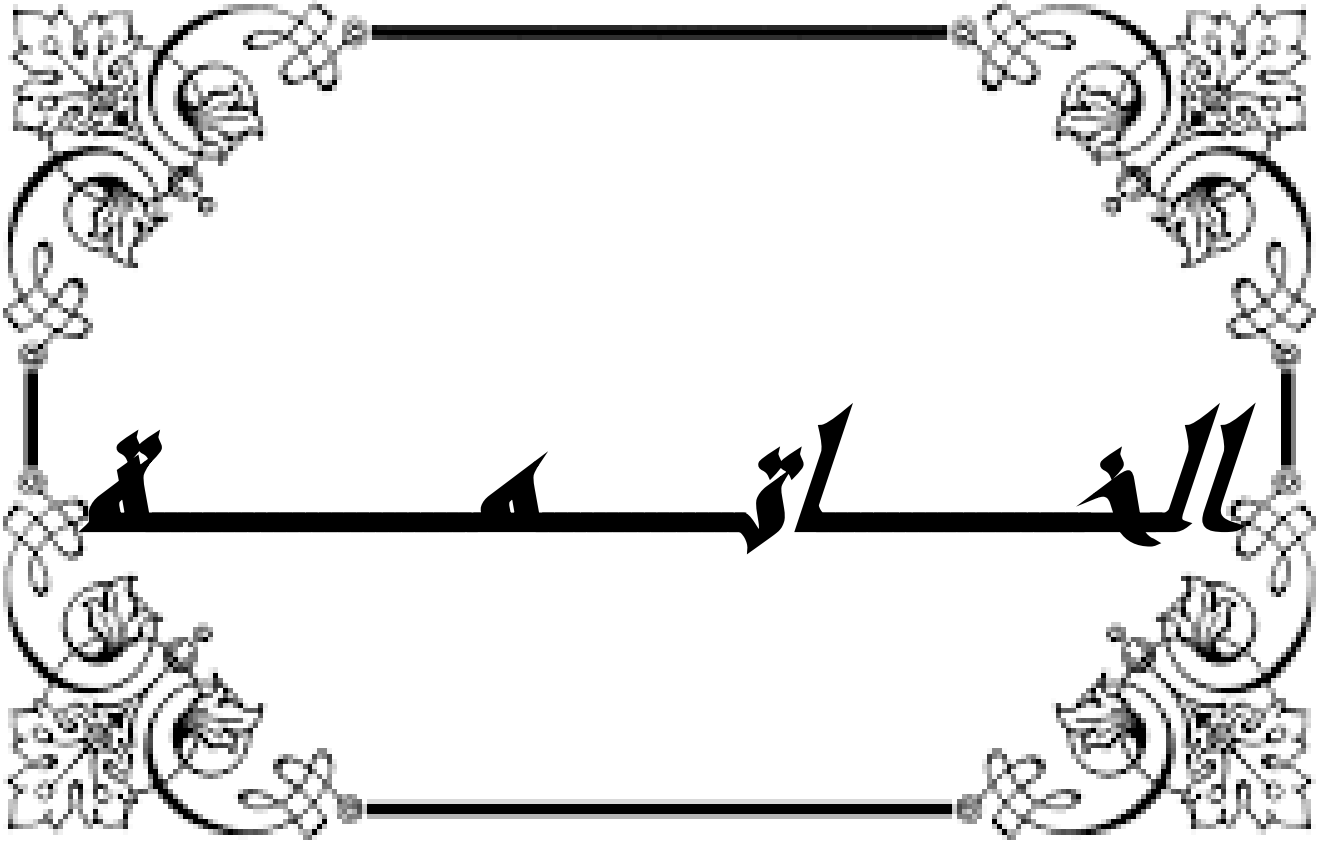
الخاتمة

الخاتمة

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي من بينها استقرار المستوى العام للأسعار، التشغيل الكامل، رفع وتحفيز النمو الاقتصادي، توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وبالتالي المؤشرات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي، وفي هذا الإطار فإن العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية وهذا لما للسياسة المالية من تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال هذا البحث تم تسليط الضوء على مجهودات الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة تدخل الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية، والمتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن السياسة المالية تواجه جملة من التحديات تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

وعموما فتحقيق الاستقرار الاقتصادي، يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فان درجة فاعلية هذه الأخيرة وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة. وفي درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

وفي هذا السياق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي سيتم عرضها من خلال الموالي:

01- اختبار الفرضيات.

- تعد الإيرادات العامة والنفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المحققة للاستقرار الاقتصادي، تعكس السياسة المالية تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي باستخدام جملة من الأدوات أهمها الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهي بذلك تؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**)؛
- من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي استقرار المستوى العام للأسعار، التشغيل الكامل، الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات. هناك مجموعة من المؤشرات التي تعكس حالة تحقق الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في: استقرار المستوى العام للأسعار، التشغيل الكامل، وتوازن الموازنة العامة، والنمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**)، وهذه المؤشرات يصعب تحققها في آن واحد باستخدام سياسة وحيدة مستقلة وإنما تتطلب تكاثف الجهود والسياسات؛

– هناك تحديات داخلية فقط تواجه السياسة المالية الجزائرية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تواجه السياسة المالية في الجزائر جملة من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي يحد من مساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (**وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة**).

02- نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي تجيب في مجملها عن إشكالية وفرضيات الدراسة.

- **نتائج الدراسة النظرية:** تتمثل هذه النتائج في:

– إن الاستقرار الاقتصادي وهو عملية معقدة متعددة الأبعاد، ويعبر عن مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية على المستوى الداخلي والخارجي، للحد من التقلبات التي من شأنها زعزعة استقرار مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي؛

– تعد السياسة النقدية من بين السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الأدوات غير المباشرة، والممثلة في نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم.

– تلعب السياسة المالية دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرها على مؤشرات هذا الأخير، حيث تسمح بضبط معدلات التضخم، ومستويات البطالة، ورفع النمو الاقتصادي، وتوازن كلا من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وهو ما يوضح علاقة السياسة المالية بالاستقرار الاقتصادي.

- **نتائج الدراسة التطبيقية:** يمكن عرض هذه النتائج في:

– انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية خلال الفترة (2000-2014)، وسياسة مالية تقشفية خلال الفترة (2015-2020)، بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014؛

– لقد عرفت الإيرادات العامة في الجزائر منحى تصاعدي قبيل الصدمة النفطية لسنة 2014، عكس الفترة التي تلي هذه السنة عرفت فيها الايرادات العامة تذبذباً خلال الفترة (2015-2020)، وذلك راجع إلى انعدام استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية؛

– إن تراكم فوائض عائدات قطاع المحروقات منذ بداية الألفية جعل الجزائر تنتهج مجموعة من البرامج التنموية الهادفة إلى دعم النمو والتنمية الاقتصاديين؛

– لقد كان للسياسة المالية أثر متفاوت على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة؛

03- اقتراحات الدراسة:

يمكن وضع مجموعة من التوصيات:

- ضرورة إتباع سياسات مالية متكاملة وتسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها الاستقرار الاقتصادي المنشود.
- تخفيض الدولة لنفقاتها العامة بشكل تدريجي إلى مستويات تضمن من خلالها الحد من عجز الميزانية من جهة وعدم التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك من خلال تعزيز التوجه نحو الرشادة في الانفاق العام؛
- تشجع الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيهم على التصدير للخارج وبتالي فك ارتباط الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط؛
- احلال الجباية البترولية محل الجباية العادية، مع الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الطبيعية، في دعم أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة؛
- ضرورة التنسيق بين كافة مختلف السياسات المالية والنقدية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

04- آفاق الدراسة: يمكن اقتراح المواضيع التالية:

- دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- أثر العجز التوأم على الاستقرار الاقتصادي؛
- فعالية الإيرادات الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

قائمة المصادر
والمراجع

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1. الجمل هاشم مصطفى، دور **السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام العاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، 2006.
2. حسيم محمود الودادي، احمد زكريا عزام، **مبادئ المالية العامة**، عمان، دار المسيرة، 2007
3. حيدر نعمة بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة**، الطبعة الأولى، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
4. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. غدير هيفاء، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، مطابع الهيئة العامة السورية، 2010.
6. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع النزهة الجديدة، القاهرة، 2004.
7. محمود عبد الفضيل، محمد رضا العدل، **مبادئ المالية العامة** ، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة.

❖ **المذكرات والأطروحات.**

1. آيت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظلم الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2013-2014.
2. بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة جلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس، 2018-2019.
3. دومة حسنية، **العلاقة بين الاشتمال المالي والتنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وقياسية للجزائر ودول مختارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت، 2019-2020.
4. مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

5. مسمش نجاة، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017-2018.

6. منصور شريفة، **السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016 -2017.

❖ **المجلات والملتقيات.**

1. أسماء قرفي، رقية بوحيضر، **مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 2021.

2. بوهريره عباس، بوعبدلي أحلام، **محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018.

3. روشو عبد القادر، محمد راتول، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2020**، مجلة الإستراتيجية والتطور، العدد 12، 2016.

4. شوبار لياس،" أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 "، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، المجلد 06، العدد 02، (2021).

5. شوبار لياس، **اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائري**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

6. طوروس وديع، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت-لبنان، 2011-2012.

7. مصطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري،" فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر"، **مجلة إضافات اقتصادية**، المجلد 02، العدد 02، (افريل 2018).

8. وعيل ملود، محفوظ فاطمة، **أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016.

❖ **المراسم والقوانين.**

1. المادة 24 من قانون17/84.

❖ **المواقع الالكترونية.**

http://documents.tips/documents/-557208594979 59fc0b8bca43.html

الملخص:

تعتبر السياسة المالية أحد الآليات التي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، التي تستعملها الدول من اجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة، وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، مع محاولة تقييم مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2020).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية، حيث بالرغم من استخدام ادوات السياسة المالية إلا انها لم تساهم بشكل مطلق في تحقيق وبلوغ الاستقرار الاقتصادي، فعظم مؤشرات هذه الأخير ذات نتائج سلبية ومضطربة خلال الفترة (2000-2020).

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي، الجزائر.

Abstract :

Fiscal policy is one of the mechanisms that achieve economic stability, which countries use in order to combat various economic imbalances, and in this context, this study aims to shed light on financial policy and economic stability, while trying to assess the extent to which fiscal policy contributed to achieving economic stability in Algeria during the period (2000-2020).

This study concluded that the Algerian economy suffers from structural imbalances, as despite the use of financial policy tools, they did not contribute absolutely to achieving and achieving economic stability, as most of the indicators of the latter have negative and turbulent results during the period (2000-2020).

Keywords: fiscal policy, economic stability, Algeria